التحـــول نحـــو
"الغرفة الذكية"
الحلـم يتحقق

#الغرفة_الذكية
2022/2/22

تجارة وصناعة
مجلة تجارية صناعية تصدر عن الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء

العدد (40) مارس 2020

الافتتاحية

الاستاذ/

حسن محمد الكبوس

رئيس مجلس الإدارة

رسالة غرفة أمانة العاصمة - صنعاء

استدامة النمو لأنشطة الأعمال هدفنا

أعزاءنا أعضاء الغرفة جمهورنا العزيز

حظيت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة منذ تأسيسها عام 1962 بمكانة محلية وإقليمية رائدة خولتها أن تلعب دورا هاما في رعاية وتنظيم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في اليمن، وشريكاً أساسياً للتنمية باعتبارها الصرح الشامخ وبيت التجار جميعا وممثلهم في العاصمة صنعاء.

وانطلاقاً من التزامها برعاية مصالح أعضائها من القطاع الخاص والدفاع عنهم، تضع الغرفة على رأس أهدافها المساهمة الفاعلة في تحسين بيئة الأعمال واستدامة النشاط وتحفيز الاستثمار ودعم نموه في أمانة العاصمة، وتعزيز مكانة صنعاء كمركز تجاري وصناعي لليمن ككل.

واليوم مع التحول العالمي المتسارع نحو الخدمات الإلكترونية والذكية في ممارسة الأعمال، نستعد للانطلاق نحو الغرفة الذكية بخطوات واثقة وعمل دؤوب يحقق مصالح أعضائنا ويمكنهم من الحصول على الخدمات بيسر وسهولة.

ويُشكل موقعنا الإلكتروني أحد أركان منظومة ، حيث نطمح أن يكون منصة مفتوحة للأعضاء تتيح لهم الوصول إلى خدماتنا،والتزود بآخر المستجدات والمعلومات الاقتصادية للبلد ومعرفة دور الغرفة وبرامجها وفعالياتها وأنشطتها وأخبارها بالإضافة إلى العديد من الروابط التي نوفرها ويمكنها أن تساند دعم مجتمع الأعمال في صنعاء.

كما سنعمل بكل عزم على تطوير خدماتنا لمجتمع الأعمال ورفده بالمزيد من بالمشاريع المبتكرة القائمة على استكشاف الفرص ومواجهة التحديات وفق منهج رائد يراعي استمرارية ونمو الأنشطة واستدامتها وتعزيز مكانة أمانة العاصمة صنعاء على خريطة الاستثمار اليمني.

وأؤكد لكل أعضاء وعملاء غرفة أمانة العاصمة، أننا سنحرص على تسخير كافة إمكاناتنا من أجل تلبية متطلباتكم وفق منظومة عمل قائمة على الشراكة والتعاون، نسعى من خلالها بروح الفريق الواحد إلى خلق بيئة أعمال متفردة تدفعنا إلى تحقيق المزيد من النجاح والازدهار على كافة المستويات.

محتويات العدد

من أهداف الغرفة

خدمة الأعضاء وتلبية احتياجاتهم ورعاية مصالحهم والدفاع عنها وتمثيلهم أمام كافة الجهات محلياً وعالمياً.. وتوفير أحدث المعلومات عن السوق والاقتصاد والتأثير في التشريعات القانونية والسياسات الاقتصادية.

تطوير وتنمية الموارد البشرية وتسوية وحل الخلافات التجارية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المشاريع والأعمال الإبداعية.

الإسهام الفاعل في تنفيذ السياسات والبرامج والخطط الاقتصادية للحكومة وتفعيل توجهات الدولة وترجمة علاقتها الخارجية.

الإسهام في عمليات الترويج للاستثمار وتوفير المعلومات الخاصة بالمناخات الاستثمارية

28 دليل "هنا اليمن التجاري الصناعي"

31 مركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة

32 محطات التوجه نحو ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة

34 متجر درر....البن اليمني بين أيدي ريادة الأعمال

38 أهمية إنشاء المركز اليمني الدولي للتحكيم والتوفيق التجاري في التنمية الاقتصادية

42 الاتصال الاقتصادي للقطاع الخاص المشروع القادم

حوارات

14

المهندس غمدان أحمد الآنسي

الغرفة الذكية ستحقق الكثير من المنافع للقطاع الخاص

12

المهندسة أنهار العنسي

التحول للغرفة الذكية فرصة مهمة لاتخاذ قرارات صناعية وتجارية أفضل

24

الدكتور عادل الحوشبي

«التحول للغرفة الذكية» خطوة متقدمة

32

أمين عام جمعية المحاسبين القانونيين

تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في القطاع الخاص سيدخل اليمن....

رئيس مجلس الإدارة
حسن محمد الكبوس

المشرف العام
المدير العام التنفيذي
ياسر طاهر السدعي

رئيس التحرير
أحمد حسن الطيار

التصميم والإخراج
عماد محمد الصبري
نشوان البروي

تصحيح لغوي
قائد رماده

مستشار قانوني
د.محمد عبدالملك

59 عاماً من النشـاط في خدمة القطاع الخاص ورعاية مصالحه

يوم الاثنين الموافق 22 يناير 1962م كان مميزاً ، فهذا التأريخ يسجل ميلاد انعقاد أول مجلس للغرفة انتخب رسمياً من المؤسسين .

فمن منزل رجل الأعمال العزي الواسعي بصنعاء القديمة وبنشاط وهمة وإخلاص، اجتمع رجال الأعمال أعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية بصنعاء في جوٍ مليءٍ بالنشاط والتطلع للمستقبل ليقروا لوائح عملهم للفترة القادمة ويخطون بأيديهم استراتيجية العمل والنشاط التجاري والصناعي للقطاع الخاص اليمني .

في ذلك الاجتماع تم انتخاب الحاج/ علي محمد السنيدار رئيساً للغرفة والشيخ عبد الله تقي نائباً للرئيس

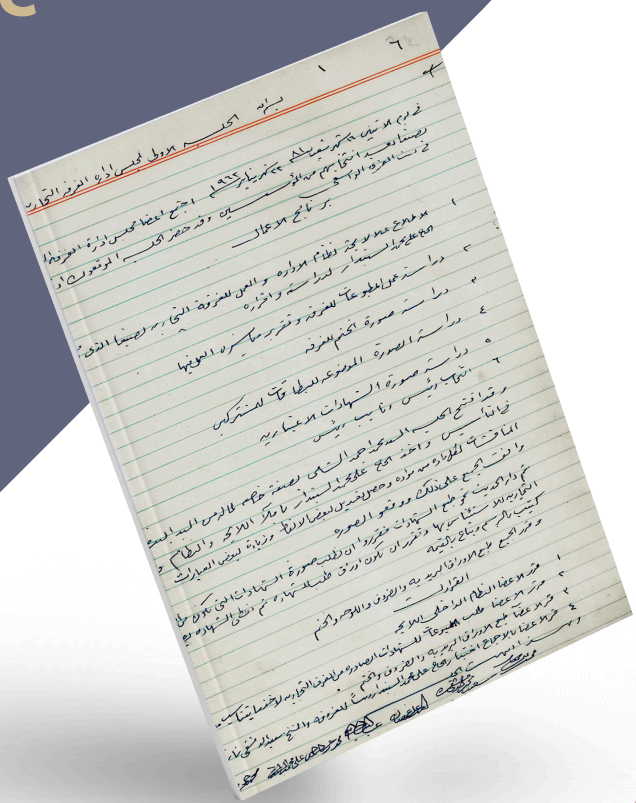

#الغرفة_الذكية
2022/2/22

وبذلك تسجل رسمياً أول اجتماع لمجلس إدارة الغرفة بعد فترة طويلة من إعلان الغرفة كمنظمة مجتمع مدني معتمدة من الجهات المختصة في الخمسينيات.

الوثيقة التي بين أيدينا كشفت جانباً من جدول الأعمال للاجتماع الأول وحددت برنامج العمل في حينه وأوضحت تفان واهتمام أولئك القادة بتنظيم وتطوير النشاط التجاري للقطاع الخاص كما في بقية الدول العربية آنذاك:

وتتحدث الوثيقة أن الجلسة افتتحها السيد محمد أحمد الشامي بصفة خاصة لما له من اليد البيضاء في التأسيس وأخذ الحاج/ علي محمد السنيدار بإملاء اللائحة والنظام الأساسي وبعد المناقشات لكل مادة من مواده وحصل تعديل لبعض النقاط وزيادة لبعض العبارات وافق الجميع على ذلك ووقعوا المحضر.

القرارات

1 - قرر الأعضاء النظام الداخلي اللائحة

2 - قرر الأعضاء طلب المطبوعات للشهادات الصادرة من الغرف التجارية العربية والدولية لأخذ ما يتناسب منها لليمن

3 - قرر الأعضاء طبع الأوراق البريدية والظروف والختم

4 - قرر الأعضاء بالإجماع اختيار الحاج على محمد السنيدار رئيساً للغرفة والشيخ سعيد الدمشقي نائباً للرئيس وبهذا انتهت الجلسة.

محطات هامة

على أن تاريخ الغرفة لم يكن مقتصراً على ذلك التاريخ فحسب، فهي راسخة بجذورها على مدى التاريخ الحديث للتجارة اليمنية، فقد برز أسم غرفة أمانة العاصمة صنعاء بين العالم جنبا إلى جنب مع بن موكا (ميناء المخا) وتمكنت منذ تلك الفترة من لفت العالم لنشاط القطاع الخاص اليمني في التجارة الدولية إذ يؤكد المؤرخون أن وفداً فرنسيا جاء لليمن عام 1766 م ممثلاً بتجار من الغرفة الفرنسية بباريس ووصلوا للعاصمة صنعاء وقابلوا الجهات الحكومية الرسمية و التجار وكان هدفهم إقامة تجارة بين اليمن وفرنسا على رأسها استيراد البن من اليمن فتمت المفاوضات حيث طلبوا من السلطات الرسمية أن يكون نظرائهم تجاراً لديهم صفة رسمية فتم إنشاء الغرفة من مجموعة من كبار التجار وبعدها تم افتتاح مقر للغرفة في ميناء المخا حيث كانت من مهامه التصديق على الوثائق وشهادة المنشأ والتحويلات المالية واستلامها.

إنشاء الغرفة من مجموعة من كبار التجار وبعدها تم افتتاح مقر للغرفة في ميناء المخا حيث كانت من مهامه التصديق على الوثائق وشهادة المنشأ والتحويلات المالية واستلامها.

الغرفة التجارية الصناعية

ولأنها منظمة اقتصادية مهنية وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري ولها شخصية اعتبارية مستقلة، فإنها صوت القطاع الخاص، وتعمل على تنظيم ورعاية مصالحه التجارية والصناعية وتطويره وتمثيله لدى كافة الجهات والدفاع عن أعضائها وإقامة العلاقة مع الغرف التجارية الداخلية والخارجية ومع كافة المنظمات ذات الصلة بأعمالها وأهدافها.

و مع قيام الوحدة في العام 1990م توسع دور الغرفة في قيادة القطاع الخاص ليمضي قدماً في التنمية وأصبح القطاع الخاص هو المشغل الأول للعمالة والمسئول عن التجارة الخارجية والنشاطات الصناعية والإنتاجية في البلاد.

وفي العام 2003م مكّن القانون رقم (28) بشأن الغرف التجارية الصناعية واتحادها العام الغرفة التجارية الصناعية من رسم معالم الطريق لقيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي والتنموي في البلاد

حرب الحصبة

في العام 2011م صمدت الغرفة في وجه العواصف الداخلية جراء الاعتداء على مبناها الإداري بالحصبة نهاية مايو من ذلك العام ، لكن إدارتها الصلبة مكنتها من ترميم المبنى والعودة للدار في ديسمبر 2012م بحلة جديدة.

الايزو

يوم الثلاثاء 28 إبريل 2014م مثل منعطفاً جديداً في البناء التنظيمي للغرفة حصولها على شهادة الايزو 2008 9001 والتي قفزت بها إلى مصاف المنظمات الأكثر تنظيما ودقة في اليمن.

الحرب على اليمن

في أوج قوتها ونشاطها لخدمة القطاع الخاص ، تعرضت في الخامس من يناير عام 2016م لقصف مباشر من طيران العدوان جعلها جثة هامدة.

وعلى مدى الأعوام الخمسة الماضية كانت الغرفة شعلة تتوقد دفاعاً عن القطاع الخاص وأنشطته الاقتصادية

محطات حديثة

• تمكنت الغرفة خلال العام 2016م من تنفيذ أنشطة كثيرة في البناء الإداري والتنظيمي ودافعت عن القطاع الخاص في أوج بروز الازدواج الضريبي والجمركي ، كما نفذت حملة الإغاثة في تهامة العام.

2017م قامت بحملات كبيرة للدفاع عن القطاع الخاص في قضايا على رأسها الإجراءات الجمركية والضرائب ، كما لعبت الدور الأبرز في إنشاء وتأسيس بنك الطعام اليمني وتدشينه رسمياً.

2018م أنشئت ودشنت المركز اليمني الدولي للتحكيم التجاري والتوفيق بهدف فض المنازعات بين التجار بطرق حديثة ، كما أشرفت على تدشين بنك الدواء اليمني.

2019م كان عاماً مميزاً حيث رتبت الغرفة فيها عقد المؤتمر الأول لدعم ريادة الأعمال للشباب ونظمته بالشراكة مع القطاع الخاص والحكومة خلال الفترة من 1 - 2 أكتوبر وخرج بنتائج وتوصيات عملية كبيرة.

2020م تمكنت الغرفة فيه من تأسيس مركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة وقامت باعتماد هيكله التنظيمي والإداري ووضعت خطة الانطلاق لخدمات الرواد، كما أنشأت لجنة شركات تقنية المعلومات ولجنة البُن لتعد إضافة نوعية للجان المتخصصة بالغرفة والتي تزيد عن 7 لجان عاملة.

ومازالت الغرفة تطمح في المزيد والمزيد لخدمة أعضائها بطرق مبتكرة وعلى رأسها التحول الرقمي إلى الغرفة الذكية.

#الغرفة_الذكية
2022/2/22

"مشروع التحول للغرفة الذكية"

تطور متجدد

حين قررت قيادة الغرفة وإدارتها التنفيذية اتخاذ أولى الخطوات بالتحول للغرفة الذكية كانت تدرك جيداً أن الظروف الراهنة التي تمر بها بلادنا من حرب وحصار اقتصادي ليست مواتية ،لكنها وبعزيمة وتفان مضت قدماً في هذا المشروع كتحد لتلك الظروف ولإبراز أن القطاع الخاص جدير بالثقة ويقبل الرهان على النجاح.
واليوم ،ومن الميدان تعلن الغرفة انطلاقة جديدة لخدمة أعضائها بحلة قشيبة تكون التعاملات الإليكترونية هي حلقة وصل معها ولتكن خدماتها في متناول الجميع بيسر وسهولة ومن أي مكان.
دعونا في هذا الملف نحلق برحلة في عالم الغرف الذكية وكيف سيكون واقع غرفتنا فيه.

#الغرفة_الذكية
2022/2/22

مفتتح

تعطي الغرف التجارية اهتماماً محورياً بقضية تحفيز وتمكين أعضائها من رجال وسيدات الأعمال من الحصول على خدماتها بيسر وسهولة ، وتعمل ضمن أهدافها الاستراتيجية لتطوير خدماتها وتعزيز علاقاتها بشركائها لتقديم كل ما من شأنه رعاية مصالح أعضائها والدفاع عنهم بكل السبل.

وإيماناً من الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة - صنعاء بأهمية التطور الرقمي ليتواكب مع الغرف الإقليمية والدولية في خدماتها لأعضائها وللجمهور واستفادة من التطورات التكنولوجية وبما يسهل ويعزز نشاط الأعضاء، تم اعتماد خطة للتحول للغرفة الذكية بأحدث المواصفات الفنية ووفقاً للاحتياجات والإمكانيات المتاحة.

وقد قطعت معظم الغرفة التجارية في العالم شوطاً كبيراً في هذ المجال وتمكنت من بناء تجارب ناجحة ساهمت في تعزيز مكانة الغرفة لديها وعززت من دورها في التنمية الشاملة لتلك البلدان.

واليمن ليست بمنأى عن تلك الجهود والغرفة بدورها بادرت لتكوين النواة الأولى للتحول للعالم الرقمي بخطوات ذكية تساهم في خلق بيئة رقمية تكون نتائجها كبيرة للاقتصاد الوطني.

ولذا تعد فعالية مشروع التحول للغرفة الذكية 2021م بما تتضمنه من تدشين لمركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة والموقع الإليكتروني الجديد والدليل التجاري الصناعي والتعريف بنموذج الغرفة في خدماتها الذكية انطلاقة رحبة نحو تطوير وتحديث الغرفة ليس في تكوينها الداخلي وأنظمتها وخدماتها للأعضاء بل أنموذج متطور في الابتكار والإبداع يحتذى به في القطاع الخاص بما يعزز من مكانته ودور ه في التنمية الاقتصادية والإنتاج المحلي.

تطوير وتحديث مستمر

يشير الأستاذ ياسر طاهر السدعي المدير العام التنفيذي للغرفة إلى التحول للغرفة الذكية بالعاصمة صنعاء يأتي استكمالاً للتحديثات والتطوير الإداري والتقني الذي تعتمده الغرفة وصولاً إلى نموذج ذكي تطوره الغرفة مع شركائها ، مدخلةً عليه تغييرات تتلاءم مع بيئة الأعمال في العاصمة صنعاء خاصة واليمن عموما ، معتبراً أن الغرفة مستمرة في استثمارها في التقنيات الحديثة والتكنولوجيا الحديثة بما يدعم مجتمع الأعمال ويسهل عليه ممارسة نشاطه.

ولفت السدعي إلى أن الغرفة تعمل بوضوح ضمن معايير تضمن تبسيط وتسهيل وتسريع إجراءات ممارسة الأعمال، ، معتبراً أن نسبة التحول الذكي في خدمات الغرفة الأساسية ستبلغ أكثر من 50 % خلال العام 2021م ومع إطلاق خدمة التصديقات الذكية، ستعمل الغرفة على رفعها إلى 100 % العام 2022م.

وتوفر غرفة أمانة العاصمة مجموعة واسعة من الخدمات الإليكترونية المتنوعة التي تلبي كافة متطلبات مجتمع الأعمال وذلك عبر قنوات مختلفة لإثراء تجربة المتعامل تشمل التطبيقات الذكية والموقع الإلكتروني، مما يؤكد التزامها بتعزيز تحول مجتمع أعمالها إلى مجتمع ذكي ومتطور.

وتشمل الخدمات الذكية التي توفرها الغرفة معاملات إصدار شهادات المنشأ والتصديقات وخدمات العضوية وخدمة الدراسات والأبحاث والتقارير الأعمال والخدمات القانونية والإعلامية.

وتشمل الخدمات الذكية التفصيلية التي توفرها الغرفة في خدمة العضوية إصدار وتجديد وتعديل العضوية،

وتشمل خدمات شهادة المنشأ إصدار وتعديل وإصدار نسخة إضافية لشهادة المنشأ، في حين تشمل الخدمات القانونية التحكيم والتوفيق والمعلومات القانونية.

وتشمل خدمة الدراسات إصدار التقارير والبحوث والدراسات ورسائل التوصية والتعريف وغيرها.

وتشمل خدمات التصديقات التصديق على التوقيع والأختام وصورة طبق الأصل.

الغرفة الذكية قرار صائب

التزاماً برؤية الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة نحو التحول للغرفة الذكية، وضمن جهودها لدعم التحول الذكي في خدماتها، وتسهيل وتسريع ممارسة الأعمال على أعضائها وجمهورها، تبنت الغرفة إطلاق التحول للغرفة الذكية 2021 - 2022م ، معتبرة أن هذه الخطوة الرائدة ستحظى بدعم ومساندة من أعضائها من القطاع الخاص الأمر الذي سيمكنهم من الاستفادة من منظومة متكاملة من الخدمات الذكية والإلكترونية التي تغطي كافة احتياجات ومتطلبات مجتمع الأعمال، وتمكن المستثمرين من إنجاز جميع معاملاتهم عن بعد بيسر وسهولة ووفق أرقى المعايير العالمية.

خدمة التصديق الإلكتروني:

ستمكن الغرفة الذكية أعضائها من إجراء التواقيع على الوثائق والمستندات الخاصة بهم بشكل اليكتروني وستقوم الغرفة بمنحهم المصادقات بعد التحقق اليكترونيا من صحة التوقيعات والمصادقات.
وتطمح الغرفة إلى تفعيل هذه الخدمة الذكية خلال هذا العام ، حيث سيصبح بإمكان جميع أعضاء الغرفة تقديم جميع المعاملات الخاصة بخدمة التصديقات الكترونياً من خلال الموقع الإلكتروني للغرفة.
وستتم المراجعة والموافقة وتحصيل الرسوم على المعاملات الكترونياً ومن ثم يمكن للعميل طباعة المستندات المصدقة في مكاتبهم. ويستغرق إتمام معاملة التصديقات حداً أقصى لا يتجاوز 4 ساعات.
ومن خلال منظومة الغرفة الذكية ستمتلك الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة القدرة على إدارة حزمة متكاملة من الخدمات الذكية والإلكترونية التي تغطي كافة احتياجات ومتطلبات مجتمع الأعمال اليمني،والتي تمكن التجار والمستثمرين من إنجاز جميع معاملاتهم عن بعد بيسر وسهولة ووفق أرقى المعايير والممارسات العالمية.
من المعاملات التقليدية ... للخدمات الإليكترونية

وفيما يلي أهم الخدمات :

عماد محمد الصبري
مسؤول الملتميديا والتسويق

#الغرفة_الذكية

خدمات العضوية

تستقبل إدارة خدمة العملاء طالبي الاشتراك والالتحاق بعضوية الغرفة من القطاع الخاص سواءً كانوا أفراداً أو شركات أو كيانات رسمية وتقوم الإدارة باستكمال كافة إجراءات طالب العضوية بعد التأكد من بيانات سجله التجاري ليصبح عضواً في الغرفة ويتمكن من الحصول على جميع الميزات والخدمات التالية:

خدمة المصادقة

وهذه الخدمة تمكن العضو من المصادقة على جميع الوثائق والعقود والكفالات بكافة أنواعها

1. المصادقة على كفالة العمل بأنواعها
2. المصادقة على الكفالة التعليمية بأنواعها
3. المصادقة على الكفالة التجارية القضائية
4. المصادقة على كفالة القروض والتسهيلات
5. المصادقة على تنفيذ الالتزامات التعاقدية
6. المصادقة على كفالة أخرى متنوعة
7. المصادقة على العقود والاتفاقيات المحلية
8. المصادقة على العقود والاتفاقيات ذات الطرف الأجنبي
9. المصادقة على الفواتير التجارية بأنواعها

خدمة المذكرات والرسائل التعريفية

ومن خلال هذه الخدمة يستطيع العضو الحصول على مذكرات من الغرفة تعرف به أمام الجهات المختلفة داخلياً وخارجياً لتسهيل معاملاته ذات الاختصاص بالنشاط التجاري ومن أهم المذكرات التعريفية التي تقدمها الغرفة للأعضاء :

1. إصدار مذكرات تعريفية بالعضو ونشاطه إلى كافة الجهات الراغب بالتعامل معها.
2. إصدار رسائل تعريفية بالعضو إلى مصلحة الجوازات لتسهيل استخراج وتجديد جوازه كرجل أعمال أو حسب المهنة الراغب فيها.
3. إصدار رسائل إلى السفارات لتسهيل استخراج تأشيرات الدخول.
4. إصدار رسائل إلى الغرف العربية لتسهيل إجراءات الاستثمار الخارجي.

خدمة شهادة المنشأ

في هذه الخدمة يتم إصدار شهادات المنشأ لاستكمال الوثائق الرسمية للمصدرين وتسهيل تصدير البضائع وإعادة تصديرها إلى كافة دول العالم ومن أهمها:

1. شهادة جامعة الدول العربية وتمنح لجميع الصادرات إلى الدول العربية
2. شهادة "إعادة تصدير" وتمنح للصادرات المستوردة وإعادة تصديرها
3. شهادة "فورم" تمنح لجميع الصادرات إلى الدول الأوربية
4. شهادة "تصدير صيني" تمنح للصادرات إلى دولة الصين
5. شهادة "تصدير هندي" تمنح للصادرات إلى دولة الهند

الغرفة الذكية

ستحقق الكثير من المنافع للقطاع الخاص حتى لأبسط المنشآت الصغيرة

المهندس/
غمدان أحمد الآنسي
رئيس لجنة شركات تقنية المعلومات بالغرفة التجارية

يؤكد المهندس غمدان أحمد الآنسي، رئيس لجنة شركات تقنية المعلومات في الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، أن تدشين الغرفة «التحول للغرفة الذكية» مهم جدا للقطاع الخاص، ويحمل في طياته العزم على التطور والاستفادة من العالم الرقمي.
داعيا القطاع الخاص إلى التفاعل معها وبدء التعامل معها بشكل جاد والاستفادة مما يمكن أن تقدمه الغرفة من خدمات عبر الغرفة الذكية؛ لأنها ستحقق الكثير من المنافع، حتى لأبسط المنشآت الصغيرة.

لقاء / أحمد حسن

برأيكم ما الأهمية الاقتصادية للتحول نحو الغرفة الذكية التي تعتزم الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة تنفيذه؟
في الحقيقة هو توجه رائع ومهم ومطلوب في هذا الوقت الحالي لصالح تطوير وتنمية القطاع الخاص؛ فإذا كان هذا التوجه يمضي قدما من الجانب الحكومي بشأن الحكومة الذكية والحكومة الإلكترونية؛ فما بالك بالقطاع الخاص، الذي هو الدينامو المحرك للنشاط الاقتصادي، فبالأولى أن تأتي هذه الخطوة (اطلاق الغرفة الذكية) كانعكاس لطبيعة عمل الغرفة؛ لأن الغرفة سباقة لقضايا التحديث والأتمتة وما يتعلق بها في هذا الجانب .

دور

إضافة إلى ذلك،الغرفة قامت مؤخراً بتفعيل اللجان الدائمة لديها المعنية بالنشاطات الاقتصادية للأعضاء وكان إحدى اللجان هي لجنة شركات تقنية المعلومات، وبالأولى أن يكون هذا النشاط أحد أهم الأنشطة التي ستتبناها اللجنة، التي تعمل تحت مظلة الغرفة لإطلاق الغرفة الذكية، وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها للقطاع الخاص وتسريعها، وصولاً لأكبر عدد من شركات القطاع الخاص عن طريق الوسائل الحديثة وليس الاعتماد على الوسائل التقليدية المعمول بها سابقاً؛ فاليوم عندنا وسائل كثيرة ووسائل التواصل الاجتماعي موجودة فالمهمة تكمن في

كيف نستطيع أن نحول هذه الوسائل إلى أدوات ذكية بدلاً أن تكون مجرد تواصل اجتماعي ليتم عبرها تواصل فعّال بين الغرفة وأعضائها من القطاع الخاص بمختلف أنواعه وفئاته من الشركات القائمة، حيث يستطيع القطاع الخاص الاطلاع أولاً بأول على ما تقوم به الغرفة من أعمال ويتعرف على الخدمات التي ممكن أن تؤديها الغرفة له، وهذا سيتيح لكثير من القطاع الخاص غير المدركين والعارفين لمهام الغرفة على التفاعل الذكي مع الغرفة ، ويتعرفون على بيئة الأعمال والاستفادة من الخدمات والمزايا، التي تقدمها لهم ، فهذه الخطوة تأتي في الوقت المناسب ولو أنها متأخرة قليلاً وكان يفترض أن تنطلق في الأعوام الماضية، فهي خطوة جيدة جداً ورائعة.

مهام

ما التي تضطلع به لجنة شركات تقنية المعلومات في الغرفة؟

سيكون لنا دور كبير في تفعيل هذه الخدمة وتقديمها بالشكل اللائق والطريقة المثلى بشكل متميز واحترافي ونأمل أن تخرج هذه الخدمة بثوب جديد جداً، ويسمح بالوصول لأكبر شريحة من شرائح القطاع الخاص بأمانة العاصمة، بما يحقق آمال وتطلعات القطاع الخاص، وبما يمّكن الغرفة من الاطلاع على هموم القطاع الخاص ومشاكله، ويضع اليد على الجرح؛ بحيث أن تكون تدخلاتها في هذا الجانب فعالة وناجحة وتحقق نتائج مثمرة.

التوجه نحو الغرفة الذكية هو توجه عالمي للأتمتة ، و«إطلاق الغرفة الذكية» خطوة شجاعة من قبل الغرفة وقيادتها وإدارتها، ونحن نشد على أيدي الغرفة، ونحن في لجنة شركات تقنية المعلومات نعتبر أنفسنا مسؤولين لضمان النجاح لهذا العمل.

أمان وثقة

كيف يمكن تجاوز المخاوف والتحديات الممكن أن تواجه هذا النشاط ؟

لا توجد أية مخاوف أو تحديات،والحاصل أن الجميع في بلادنا أصبح لديهم ثقافة ووعي تكنولوجي؛ للتعامل مع البرامج الذكية، وكدليل على ذلك التلفون الذكي الذي بات في أيدي معظم الناس ويديرون حسابهم بسهولة ويسر؛ فبتالي إذا كان ذلك في متناول الجميع فما بالنا بأصحاب المال والأعمال، بالتأكيد ستكون هذه الخدمة والتعامل معها أولوية لأنها ستمكنهم من تقليص الفترة لتعاملاتهم والخدمات التي يحتاجونها من الغرفة وأيضاً معرفة ما يدور في كواليس الغرفة وكواليس تنظيم أعمال القطاع الخاص بمعنى أن يتم تقريب الإشكالات وعكسها رقمياً بشكل سريع واتخاذ الإجراءات والتدخل السريع والفعال .

لن تكون هناك مشكلة للتحول للغرفة الذكية والتعامل معها من جانب العملاء فهي سهلة وميسرة وبرامجها سلسة

والقطاع الخاص قد سبق وأن بدأ في تعاملاته التجارية والخارجية بشكل ذكي، ولن يكون التعامل مع الغرفة كتحد جديد للتعامل معه.

هياكل

ما الاحتياطات التقنية والأمنية في التعامل مع الغرفة الذكية التي سيتم اتخاذها؟

نحن نعتمد على معايير معروفة عالمياً، ونعني بها هياكل الأنظمة المشابهة لهذا العمل، وهي متوفرة وموجودة في اليمن وستقوم الغرفة بتعديلها والاستفادة منها بما يخصها، كما يوجد لدينا في السوق اليمني أنظمة عالمية تقوم بتنظيم العمل والتحقق من المستوى اللازم للأمان، كما لا ننسى دور لجنة شركات تقنية المعلومات، حيث أن أعضائها يمثلون كبرى شركات تقنيات المعلومات في اليمن، وسيكون لنا دور فاعل في أن نختار التقنية المناسبة والاستراتيجيات التي تحقق الوصول والجودة في العمل والاستمرارية، والدوام على مدى 24 ساعة؛ فهذه التحديات والإشكاليات والتحديات أصبحت جزءاً من الماضي وتم تجاوزها الآن.

توجه

كيف ستكون المعاملات المالية مؤمنة ومضمونة في إطار الغرفة الذكية ؟

بالتأكيد ستكون أكثر دقة وأماناً، فكما هو معروف أصبح الجانب المالي أو الدفع الإلكتروني أكثر سهولة ويسراً بفضل التقنيات الحديثة، وعموماً تأتي خطوة الغرفة الذكية في إطار التوجه الحكومي الحالي؛ لنشر الشمول المالي، الذي يعني أن يشمل التعاملات الإلكترونية الجميع وأكبر عدد من شريحة المواطنين، وبخصوص القطاع الخاص سيكون بالأولى أن يكون سباقا في هذه التعاملات، وقريباً ستنطلق المحافظ الإلكترونية في اليمن، بما فيها شبكات وشركات الصرافة، وهي أحد الأسس اللازمة لشبكات الشمول المالية لأن رسوم الدفع ستتم عن طريقها فما بالك بخدمات تقدمها الغرفة للتعاملات المالية وستفتح على مجال أوسع.

نصائح

ماهي نصيحتك للقطاع الخاص للحشد مع هذه الفعالية ؟

بما أن الغرفة هي ظهر القطاع الخاص وهي الجهة المخولة بتمثيل القطاع الخاص ورعاية مصالحه والدفاع عنه وحيث أنها تتبنى همومه ومشاكله حسب ما خولها قانون إنشائها؛ لذلك هي تستطيع لعب دور فعال لصالح القطاع الخاص، ولأهمية هذه الخطوة من الغرفة أدعو القطاع الخاص إلى التفاعل معها وبدء التعامل معها بشكل جاد والاستفادة مما يمكن أن تقدمه الغرفة من خدمات عبر منصة الغرفة الذكية لأنها ستحقق الكثير من المنافع حتى لأبسط المنشآت الصغيرة.

التحول للغرفة الذكية فرصة مهمة لاتخاذ قرارات صناعية وتجارية أفضل

تصف المهندسة انهار مسعد العنسي مؤسسة ومدير شركة تارجتس جايد لخدمات الحلول الرقمية مشروع التحول للغرفة الذكية بأنها الفرصة السانحة لاتخاذ قرارات صناعية وتجارية أفضل لتحسين حياة اليمنيين.
وتضيف : ستتمكن الغرفة الذكية من إنشاء قائمة الصناعات المتوفرة في اليمن ودراسة نموها كل عام . و باستخدام تحليلات بيانات السوق اليمنية سيتم تقديم طرق لتحسين أو تبسيط العمليات الإنتاجية أو الابتكار بشكل أسرع و بموارد محدودة.

ليس ذلك فحسب ، فلدى المهندسة أنهار العنسي والتي تشغل أيضا نائب رئيس لجنة شركات تقنية المعلومات بالغرفة العديد من الإنجازات فقد وضعت اسم اليمن ضمن أوائل الباحثين في مجال تقنية الجيل الخامس وتقول يمكن للشركات اليمنية أن تشغله بسهولة إن وجدت الإرادة و تم تمكين الابتكار .
اليوم أصبحت أنهار خريجة جامعة صنعاء في العام 2006 م ، تعمل في شركتها كسيدة أعمال، بعد سلسلة من النجاحات في العمل مع القطاع العام والاكاديمي ، لتضيف سلسلة من النجاحات لحلول تفيد الاقتصاد الرقمي.
في الحوار التالي تتحدث المهندسة أنهار عن فرصة اليمن للتحول إلى الاقتصاد الرقمي، وتشرح كل ما يتعلق بذلك.

برأيكم ما أهمية مشروع التحول للغرفة الذكية بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة؟

مشروع التحول للغرفة الذكية بأنها الفرصة السانحة لاتخاذ قرارات صناعية وتجارية أفضل لتحسين حياة اليمنيين عبر دعم النمو ودفع التحول من خلال تحول قطاعات بأكملها إلى الابتكار بشكل سريع عبر استخدمها للبرامج المخصصة وتعيين الكوادر المؤهلة.
وتضيف :استخدام الذكاء يعني تحسين اتخاذ القرار في جميع الصناعات باستخدام التحليلات كالتحليلات لزيادة الإيرادات ، فإمكانات الذكاء الاصطناعي فبفضل البرامج البديهية والتقارير الجذابة ستتمكن الغرفة الذكية من إنشاء قائمة الصناعات المتوفرة في اليمن ودراسة نموها كل عام . و باستخدام تحليلات بيانات السوق اليمنية سيتم تقديم طرق لتحسين أو تبسيط العمليات الإنتاجية أو الابتكار بشكل أسرع و بموارد محدودة.

أجريت عدة أبحاث كانت محل اهتمام عالمي

كيف بدأتم التفكير في مشروعكم الخاص ؟

حين تخرجت في العام 2006م كنت من أوائل الدفعة قسم الحاسبات والتحكم بجامعة صنعاء وأصبحت معيدة في الجامعة فكرت بعمل متجر الكتروني وقتها ولم اتمكن وبقيت الفكرة وساعدني مساري الوظيفي في تنمية مهاراتي حيث عملت لمدة ست سنوات كمعيدة (برمجة تطبيقات واجهزة) قبل الانتقال إلى شركة يمن نت واشتغلت في مجال الخدمات الرقمية (استضافة وتصميم المواقع واسماء النطاقات اليمينة وقدمت العديد من الدراسات الفنية وشاركت كممثل للاتصالات في عديد من المؤتمرات وحصلت كذلك على التكريم كأفضل مهندس إنترنت على مستوى الجمهورية في العام 2014م عند تشغيل شبكة الواي ماكس)
حين اشتغلت في مجال الشبكات قمت بعمل أبحاث عالمية وأول بحث عملته فاز بأحدث ابتكار في مجال تطوير شبكات الجيل الخامس (الشبكات متعددة التقنيات)، بعدها بدأت في إجراء المزيد من البحوث العلمية، وكانت تلك البحوث محل اهتمام من التجمعات البحثية العالمية، لكن كنت أجد صعوبة كممثل لقطاع حكومي ففكرت أن أنشئ شركة تشتغل في مجال الخدمات

المهندسة أنهار العنسي
مؤسسة ومدير شركة تارجتس جايد لخدمات الحلول الرقمية

الرقمية في مجال أبحاثي الأساسية بحيث أبدأ من الشركة ثم اشتغل على مستوى عالمي بدون أي تأثير.

من أوائل الباحثين في العالم

الجيل الخامس هل أنت أول يمنية تبحث في هذا المجال ؟

اعتبر من أوائل الباحثين في العالم لأن بحثي الذي تقدمت به في هذا المجال مصنف ومسجل من ضمن البحوث التي تم تكوين الجيل الخامس من نتائجها، حيث تم تكوين الجيل الخامس عبر عمل مؤتمرات عالمية متخصصة في هذا المجال حيث تم تقسيم العالم إلى خمس مناطق في القارات وكان الموتمرات تعقد بشكل دوري بهدف تسرع تطويرها ، حيث كان يتم عمل مؤتمر علمي في كل منطقة تستخلص من نتائج البحوث العلمية المواصفات الفنية لشبكة الجيل الخامس فمبدأ تطوير الجيل الخامس هو التعاون والتشارك والعمل الجماعي.

ممكن جداً

هل بالإمكان أن يدخل اليمن ؟

نعم ممكن جداً، ويمكن يكون اليوم قبل الغد

نحتاج إلى إرادة قوية

كيف ؟

يحتاج إلى إرادة قوية من الجهات المشغلة. تغيير بنية التفكير والفكرة

هل البنى التحتية في الشركات اليمنية مؤهلة للدخول إلى الجيل الخامس ؟

الكهرباء لم تأت من التطوير المستمر للشمعة ،إذا أنت تريد تطوير عليك أن تتخذ طرق مغايرة وتصنع أشياء ابتكارية، في ما يخص الجيل الخامس في اليمن علينا التفكير في التحول من الاتصال السلكي إلى اللاسلكي فشبكات الجيل الخامس ليست كلها شبكات عالية السرعة هي شبكات متعددة التقنيات وهي كذلك تدخل في بنية الاقتصاد الاساسي. فتطبيقات انترنت الاشياء مثلاً هي التي تعمل على تنمية الاقتصاد وهذه لا تحتاج بنية تحتية كبيرة ، تحتاج فقط عدداً صغيراً من المحطات لتغطية كل الجمهورية.

المجال متاح جدا

بما أنك أصبحت سيدة أعمال في المجال التقني هل يمكن القول إن هناك عائق لدخول النساء في مجال الأعمال في اليمن ؟

لا بالعكس ، اشعر أن المجال متاح جداً ، وأجمل شيء في اليمن، ومن خلال ملاحظتي، أن سيدات الأعمال لديهن ميزات خاصة؛ فمروري بالقطاع الاكاديمي ثم العام ثم الخاص اثبت ان المرأة يمكنها ان تكون كل شيء.

توعية وتحفيز الشباب

الغرفة التجارية مهتمة بسيدات الأعمال الناشئات ، في رأيكم ما الذي يجب عليها أن تضيفه لدعم السيدات في هذا المجال ؟

كملاحظة قبل أن أبدأ بإنشاء شركتي قدمت استشاره في المجال الرقمي لوزارة الصناعة والتجارة وتعرفت على إجراءات عمل الشركات من هناك ، حيث لم أكن أعرف ما هي الإجراءات وتصنيفات الشركات والحصول على التراخيص وفتح سجل تجاري للشركة ، اعتقد أن الغرفة عليها التوعية هنا بهذه الأمور لأن التاجر عندما يفتح سجلاً ينتهي به المطاف كعضو في الغرفة، وبالتالي أنصح أن تقوم الغرفة بعمل التوعية المناسبة بين الشباب الخريجين، الذين عندهم إبداع عال، كيف يفتحون او يلتحقوا بالشركات وتقدم لهم النصائح.

وبالتالي ستكون نتائج تلك الخطوات كبيرة إذ ستنجح في تحفيزهم؛ ليكون الإبداع عندهم عالياً، وحشدهم ليعملوا سواءً لحسابهم الخاص أو كمجموعات أو حتى كموظفين واعيين، ولانشاء شركات لهم كذلك فإذا تم الوصول لهذه الفئة سيكون إنجازاً كبيراً للاقتصاد الوطني؛ لأن أغلب هؤلاء الخريجين وخاصة من المجال التقني يتوجهون للعمل مع شركات خارجية بالقطعة أو بنظام free lancer- كأعمال حرة- وبالتالي لو تمكنت الغرفة من تحفيزهم ليتحولوا إلى شركات سيكون هناك طفرة اقتصادية رقمية كبيرة.

تنظيم وتعظيم الاستفادة من تقنية المعلومات

أنتِ ضمن فريق لجنة شركات تقنية المعلومات في الغرفة، ما الذي يعول عليكم أن تساهموا به وبالذات للسيدات؟

الشيء الرئيسي لطموحنا هو تنظيم سوق تقنية المعلومات ، فالحاصل حالياً في مجال تقنية المعلومات عشوائي؛ لهذا نريد تنظيم هذا السوق وتعظيم الاستفادة منه في سبيل إيجاد اقتصاد رقمي صحيح لبلادنا.

حالياً هناك أنشطة، وهناك جهات تدعم، لكن لا يوجد توجيه صحيح يسبب تنمية وتحريك عجلة اقتصادية من هذا القطاع ، وبالتالي الدور المناط، الذي يتوقعه الجميع في القطاع الخاص منا أننا نكون الجهة، التي تساعد الشركات والتجار في توجيههم نحو الطرق الصحيحة للعمل في هذا المجال، وكيف يبدأون بطريقة صحيحة سواءً من شركات كبيرة إلى أصحاب الأعمال الحرة.

يمكننا الانطلاق في ثورة اقتصادية رقمية

حدثينا عن الاقتصاد الرقمي ، ما الذي يمكن أن يضيف لنا في اليمن وكيف نستطيع الدخول للاقتصاد الرقمي ؟

أولاً يجب أن نفرق بين شيئين في الاقتصاد هما: الاقتصاد العادي والاقتصاد الرقمي ، فالاقتصاد الرقمي هو طبقة تختلف عن الاقتصاد العادي ، والدول التي يكون الاقتصاد العادي عندها مرتفع من الصعوبة ان تتحرك بسرعة نحو الاقتصاد الرقمي، وكمثال على ذلك أمريكا، وهي الاقتصاد الأول في العالم حيث تجد صعوبة رغم أنها أكبر اقتصاد عالمي، وبخصوص بلادنا اليمن؛ فأعتقد جازمة أن لدينا بيئة خصبة ، ويمكننا الانطلاق في ثورة اقتصادية رقمية.

الكثير من التجار يريدون التحول إلى المجال الرقمي

كيف ؟

الثورة الرقمية تعتمد في الأغلب على الأعمال الحرة و نماذج الأعمال الحديثة ، حالياً نشعر أننا قد بدأنا في اليمن فيما يسمى بالاقتصاد الجيجا Gig Economy وهذا يعني تفعيل الأعمال الحرة وتوجيهها في سبيل تنمية الاقتصاد.

اليمن تحتاج الأسس الصحيحة

هل هذا بالتأكيد سيكون له نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني؟

البلاد تراجعت في تحقيق نتائج في الاقتصاد العادي وهي لديها الآن الفرصة لتحقيق تحولات في مجال الاقتصاد الرقمي، واحتمال كبير إحداث ثورة في الاقتصاد الرقمي، كلما نحتاجه هو الأسس الصحيحة .ومازلنا في مرحلة التأسيس فإذا صلحت هذه المرحلة ستكون النتائج ملهمة.

إنشاء الغرفة الذكية توجه صائب في الوقت الراهن

د/ ناجي علي الشيباني

عميد كلية الحاسوب وتقنية المعلومات في جامعة صنعاء

أوضح عميد كلية الحاسوب وتقنية المعلومات في جامعة صنعاء الدكتور ناجي علي عبدالله الشيباني، أن قرار الغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة صنعاء بإنشاء الغرفة الذكية قرار مسئول وصائب، وخاصة في الوقت الراهن الذي تمر به البلاد نتيجة الحرب والحصار، حيث يتطلب تسهيل المعاملات، والحل الالكتروني أو الرقمي ضروري جدا، وخطوة في الطريق الصحيح.

وأشار الشيباني إلى أن الغرفة الذكية يعني تحويل كل الأنشطة والخدمات التي تقدمها الغرفة التجارية بشكل ورقي إلى إلكتروني، وهي مسألة سهلة عن طريق الأنظمة الحديثة والانترنت، وعن طريق خدمات الموبايل المختلفة.

ولفت الشيباني إلى أن مجرد تحويل الغرفة التجارية إلى النظام الإلكتروني سيساعدها على تقديم خدماتها للناس بشكل أفضل، وتقوم بوظائفها بشكل أسرع ومؤتمت ومؤرشف بشكل جيد، يمكن الوصول إلى المعلومة سريعاً؛ مما يفيد الناس العاديين، بالإضافة إلى أصحاب الأعمال، وأيضا ارتباطها مع الغرف التجارية الأخرى، سواءً المحلية أو العربية أو العالمية.

وشدد الشيباني على ضرورة إنشاء غرفة عمليات في الغرفة التجارية الصناعية في الأمانة تتولى عملية ترتيب وتنظيم ومعالجة الأخطاء، التي قد تحدث أولاً بأول، وتضم مطوري الأنظمة ومعالجي الأعمال الالكترونية، بالإضافة إلى إدارة الشبكات.

مشيداً بخطوة الغرفة التجارية بإنشاء الغرفة الذكية، ومبدياً استعداد الكلية لتقديم أية خدمة تساعدها على إنجاح هذا التوجه الصائب.

اسهم القطاع الخاص في الحد والتقليل من اثر الانكماش الاقتصادي الحاصل للفترة 2015 - 2019م بنسبة 11 % .

الانتقال إلى الغرفة الذكية مشروع ذو قيمة مضافة للقطاع الخاص

المهندس/
خليل الأصبحي

شركة ناتكو لتقنية المعلومات

وأوضح المهندس خليل الأصبحي من شركة ناتكو لتقنية المعلومات أن الانتقال إلى الغرفة الذكية مشروع ذو قيمة مضافة، ويمكن أتمتة جميع الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية؛ بحيث تتحول إلى غرفة ذكية بالكامل، وجميع خدماتها متاحة لعملائها، عبر قنوات رقمية، من خلال التطبيقات الذكية والمواقع الإلكترونية، التي تغطي كافة احتياجات ومتطلبات مجتمع الأعمال، التي تمكن المستثمرين من إنجازجميع معاملاتهم عن بعد بيسر وسهولة، ووفق أرقى المعايير التقنية العالمية.

مشيرا إلى أنه سيتم توفير الخدمات من خلال قنوات مختلفة، تشمل التطبيقات الذكية والمواقع الإلكترونية بالإضافة إلى نقاط انتشار في أنحاء الوطن؛ مما سيؤكد التزامها بتعزيز تحول مجتمع أعمالها إلى مجتمع ذكي متطور.

مؤكدا أن هذا الموضوع يحتاج إلى قرار استراتيجي يتخذ مع الاستفادة من التجارب الناجحة، وسوف يكون هذا التحول قيمة مضافة للقطاع الخاص، الذي تمثله الغرفة التجارية الصناعية في الأمانة، وباعتقادي إذا توافرت الموارد المالية لهذا المشروع؛ فإن فترة الدراسة والإعداد والتنفيذ، لن يحتاج أكثر من سنة.

ولفت إلى أن شركة ناتكو على أتم الاستعداد في أي وقت، وممكن أن نساعدكم في إيجاد أفضل الحلول، وبأفضل التقنيات؛ فهناك صرافات آلية بمواصفات وخدمات ذكية من شركة NCR تقدم خدمات ذكية؛ يمكن الاستفادة منها في إصدار السجلات والسداد وغيرها من الخدمات، إضافة إلى توفر أنظمة لإدارة الوثائق، ومتابعة الأعمال التجارية بشكل آلي، ويمكن أيضا الاستفادة منها، واستخدامها في عملية التحول الرقمي لأعمال الغرفة التجارية الصناعية.

بلغ متوسط الانكماش الاقتصادي بالأرقام

88.8 مليار دولار الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الحرب

181 مليار دولار الخسائر التراكمية المتوقعة بحلول عام 2022 في حال استمرت

41.6 مليار دولار خسائر المالية العامة خلال 3 سنوات من الحرب

% 40 من الأسر اليمنية فقدت مصدر دخلها الرئيسي

% 80 معدل الفقر في العام 2020 من إجمالي عدد السكان في اليمن

3 مليون امرأة وطفل يحتاجون إلى العلاج من سوء التغذية الحاد

#الغرفة_الذكية
2022/2/22

رؤية الحكومة لتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص

عبد الوهاب يحيى الدرة

وزيـــر الـصـنـاعـة والـتـجـارة

في البدء لا يسعني إلا أن أتقدم للغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة بالتهنئة الخالصة بمناسبة مرور أكثر من 80 عاما على نشاطها، و59 عاما على عقد أول اجتماع لمجلس إدارتها المنتخب في 23 يناير 1962م، وبالتأكيد أنها حققت من الإنجازات الكثير والكثير، ولا شك في أن الاحتفال يأتي هذا العام لإعلان الانتقال إلى نظام الغرفة الذكية؛ لمواكبة التطورات العلمية الهائلة في المجالات التكنولوجية، وهذا الأمر يدل على الوعي الكبير، الذي تتمتع به قيادة الغرفة التجارية الصناعية، وإدراكها بأهمية تطوير وتحسين بيئة الأعمال، ليس لمنتسبي الغرفة بل لكافة المواطنين، على اعتبار أنها تقدم خدماتها للجميع، ونحن نشد على أيدي مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة، ونؤكد وقوفنا إلى جانبهم واستعدادنا لتقديم كافة أوجه الدعم والمساندة؛ لتحقيق أهداف الغرفة وأهداف الانتقال إلى هذا النظام الجديد، الذي سيكون له أثر ملموس في خدمة الاقتصاد الوطني؛ حيث تتحسن بيئة الأعمال وتتطور بشكل متسارع، ولا بد من مواكبته.

مما لا شك فيه أن القطاع الخاص يمثل محوراً رئيسياً في عملية التنمية، ومن هذا المنطلق تعمل الكثير من دول العالم على الاعتماد على أنشطة القطاع الخاص في التنمية؛ ويساعد في الارتقاء بمستوى الخدمات وتوفير فرص العمل، كما أن علاقة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص يجسدها حقيقة تكاملية المساهمة في البناء التنموي؛ كون العملية التنموية هدفاً مشتركاً للجميع، وبالتالي فإن الحكومة حريصة على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بكافة فعالياته ومعالجة المشكلات، التي يعاني منها والاستجابة للتحديات بما يسهم في تدعيم أركان الاقتصاد الوطني، وزيادة القدرات التنافسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة القطاعين الصناعي والتجاري .

ومن هذا المنطلق فقد أفردت الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديث محوراً خاصاً بالاقتصاد؛ نظراً لما يمثله من أهمية في العملية التنموية بشكل عام، واعتبرت الرؤية أن الغاية من ذلك هو الوصول إلى اقتصاد متنوع ذي أداء عال؛ يسرع من تحقيق التعافي، يقوم على الاستثمار الفعال للموارد الطبيعية والبشرية، ويدعم تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحفيز عجلة التنمية، بالتركيز على الميزات التنافسية، التي تتمتع بها اليمن، والسعي إلى تحقيق التميز الاقتصادي على مستوى الإقليم وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق استقرار اقتصادي مستدام؛ يساعد على رفع الثقة بالاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى التعافي ويرفد التنمية والصمود، وتطوير آلية فعالة لإدارة سياسات اقتصادية تدعم تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، والتحول نحو اقتصاد متنوع، إضافة إلى إيجاد شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، من خلال إنشاء مجلس أعلى للاستثمار والتنمية؛ يمثل فيه الحكومة والقطاع الخاص والقطاع العام، وجذب وتنشيط الاستثمارات وفقاً لأولويات محددة؛ تدعم تعزيز الأداء والنمو العالي، وزيادة تنافسية السلع والخدمات الوطنية ذات الميزة النسبية، وبما يكفل الحد من الواردات وخفض معدل البطالة إلى الحدود الدنيا، والأهم هو الإدراك بأن القطاع الخاص شريك أساسي في تنفيذ مبادرات ومشاريع الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

وبالطبع فإن وزارة الصناعة والتجارة تعتبر أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد، ومن هنا فقد كان الاهتمام بتطوير العمل والأداء فيها من خلال تنفيذ مصفوفة من الإجراءات والمهام لإحداث نقلة نوعية في المجال الاقتصادي، بشقيه الصناعي والتجاري، وعلى مستوى الأداء الإشرافي للوزارة، وتحسين بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري وتطوير الإدارة والتشريعات، وقد أولت أهمية بالغة للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ حيث جعلت من هذه الشراكة محوراً أساسياً في تحقيق الأهداف المختلفة، ومنها تلك المتعلقة بتنويع الاقتصاد الوطني والرفع من تنافسيته، وبالتأكيد فإن الشراكة بين وزارة الصناعة والتجارة والغرف التجارية الصناعية ممثلة في الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، والغرف التجارية الصناعية في مختلف المحافظات، يأتي انطلاقا من أهمية الدور الذي تلعبه الغرف التجارية الصناعية في إرساء وتعزيز القوانين التي تهدف إلى تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ لما له من أهمية في نمو الاقتصاد الوطني، وتمثل الغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة، نموذجاً للعلاقات المتميزة مع الوزارة، والتعاون الكبير، بل التفاهم على كافة القضايا الاقتصادية والتجارية، كما أن الغرفة تلعب دوراً مهما في تحقيق الاستقرار التمويني والسلعي من خلال العمل على توفير السلع الأساسية، والحفاظ على حالة الاستقرار السلعي والسعري، ودعم الوضع الاقتصادي العام في البلد؛ مما يجعل دعم القطاع الخاص من قبل الحكومة يهدف إلى إقامة شراكة حقيقية قائمة على الثقة والتنسيق لإحداث نهضة تنموية وبناء اقتصاد وطني قادر على مواجهة مختلف التحديات، كما أن وزارة الصناعة والتجارة لن تدخر جهداً في دعم الغرفة التجارية في أمانة العاصمة، وكافة الغرف التجارية، وتشجيع الاستثمارات؛ انطلاقاً من تحقيق التوازن بالمصلحة للمواطن والقطاع الخاص.

ويعتبر الأداء الجيد للقطاع الصناعي والتجاري في البلاد مؤشراً على العلاقة المتميزة بين القطاع الحكومي والخاص، وما تقدمه الدولة من تسهيلات للاستثمار في الجوانب الصناعية، وتشجيع الإنتاج المحلي، وحرصها على استقرار القطاع الخاص، من خلال بناء جسور الثقة بين الطرفين، التي ستساهم في تمكين هذا القطاع من القيام بدوره في عملية التنمية الشاملة، وتسعى الحكومة والوزارة في إطار تنفيذها للرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة إلى وضع خطة متكاملة؛ لتنظيم العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص وفق مبدأ الشراكة الحقيقية التي تراعي المصلحة الوطنية العليا، والحفاظ على الاستقرار في البلد في مختلف المجالات.

إعادة مبنى الغرفة.. مشروع النهوض من تحت الركام

بعد ست سنوات من الانتظار تحت أنقاض الركام عقب قصفه من التحالف ليل ال 5 من يناير 2016م، ها هو المبنى الإداري للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة في الحصبة على موعد من النهوض والشموخ ببنيان جديد يعانق السماء وليؤكد قوة ومتانة القطاع الخاص اليمني وتكاتفه لإعادة رمزه الشامخ للوجود.

مشروع إعادة بناء مقر الغرفة لم يعد حلماً فقد اصبح حقيقة إذ أقر مجلس إدارة الغرفة برئاسة الأستاذ/ حسن محمد الكبوس إعادة إعمار المبنى بتكاتف ومساهمة جميع التجار ليكون صرحاً يليق برجال الأعمال في أمانة العاصمة وعلى أن يكون بارتفاع لايقل عن 28 طابقاً مكوناً من مولات تجارية ومحلات تجارية و مكاتب إدارية.

وكتنفيذ للخطوة عملت الإدارة التنفيذية على المتابعة وبدأت أولى الخطوات بإنزال إعلان ممول عبر وسائل التواصل الاجتماعي بوضع مسابقة للمشاركة و المنافسة للشركات والمصممين المعماريين لتقديم تصميم مبني للغرفة التجارية الصناعية بأمانه العاصمة ، حيث تقدم للمسابقة (61) مصمماً معمارياً وهندسياً ببيانات شركاتهم ومكاتبهم الهندسية، فيما قدم (6) مصممين تصميمات هندسية الكترونية مع بيانات متكاملة للإسقاطات المتوقعة للمبنى.

واشترطت الغرفة عدة معايير عمرانية في مسابقة التصميم على رأسها أن يكون المبنى ذا طابع معماري يمني معاصر و يكون المبنى مرتكزاً على ثلاثة محاور وفقاً لوضع الأرض التي يمتلكها.

وقد حصلت الغرفة على تصاميم منها ما أخذ الطابع الصنعاني بكافة معاييره ومنها من أخذت اللمسات الجميلة لهذا الطابع ومنها من اعتمد على شكل السفن و المرسى التي كانت ومازالت مركز التجارة البحرية وكذلك تم مراعاه تأثيرات الحرارة و الرياح والضوء في اتجاهات المبنى من المخططات الأفقية والعمودية.

كما سيكون للمبنى مواقف أرضية للسيارات و مراكز تجارية ومكاتب رئيسية وصالات كبيرة للفعاليات والمعارض المحلية والدولية والتي تخدم جميع فئات التجار .

وتتطلع الغرفة التجارية لبلوغ طموحاتها التي ترتقي لها في 2022 بتشييد برج بيت التجار الذي سيكون مركزاً اقتصادياً في العاصمة صنعاء يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني .

إعداد / أسوان الجنيد

#الغرفة_الذكية
2022/2/22

1,443 شركة جديدة تنضم لعضوية الغرفة في 2020م

الإدارة الإعلامية /
كشفت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء أن عدد الشركات الجديدة التي انضمت لعضويتها خلال العام 2020 بلغ (1443) شركة مملوكة لرجال وسيدات الأعمال، فيما أصدرت (1081) شهادة منشأ للصادرات اليمنية للخارج.

وبينت أحدث البيانات التي حصلت عليها «المجلة» أن إصدار شهادات المنشأ للمصدرين اليمنيين ارتفع في 2020م بمقدار (201) شهادة عن العام 2019م وبنسبة 22.8 % وهو ما يدل على زيادة في قيمة وكميات الصادرات اليمنية من أعضاء الغرفة بأمانة العاصمة رغم الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع الخاص.
وارتفع عدد الأعضاء الجدد الذين اكتسبوا عضوية الغرفة خلال العام2020م من (1,173) عضوا في 2019م إلى (1,443) عضوا جديداً وبنسبة نمو بلغت 23 %.

ويعكس النمو في عدد الأعضاء الجدد المنتسبين للغرفة مستوى النمو في نشاط القطاع الخاص المنظم بأمانة العاصمة ومؤشراً على دخول فئات جديدة من الشركات لمزاولة أنشطة اقتصادية وهو ما يدل على تحسن في بدء ممارسات الأعمال ولو بوتيرة محددة رغم الظروف غير المواتية التي خلفتها الحرب والحصار الاقتصادي المستمر منذ ست سنوات.

وصادقت الغرفة على صحة (12,902) وثيقة صادرة عن أعضائها شملت كفالات وعقودا تجارية وضمانات مختلفة وسجلت زيادة قدرها (1,412) مصادقة وبنسبة نمو بلغ 12 % مقارنة بالعام 2019م.
كما أصدرت الغرفة (114) مذكرة تعريفية لطالبيها من الأعضاء لتعريفهم أمام الجهات المحلية والدولية .

الخدمات المقدمة من الغرفة للأعوام 2017 - 2020

نوع الخدمة	2017	2018	2019	2020
المصادقات	8,462	10,368	11,483	12,902
اشتراكات	1,103	1,229	1,173	1,443
تجديدات	3,055	7,617	3,619	3,586
شهادات المنشأ	819	841	880	1,081
المذكرات التعريفية	284	290	362	114

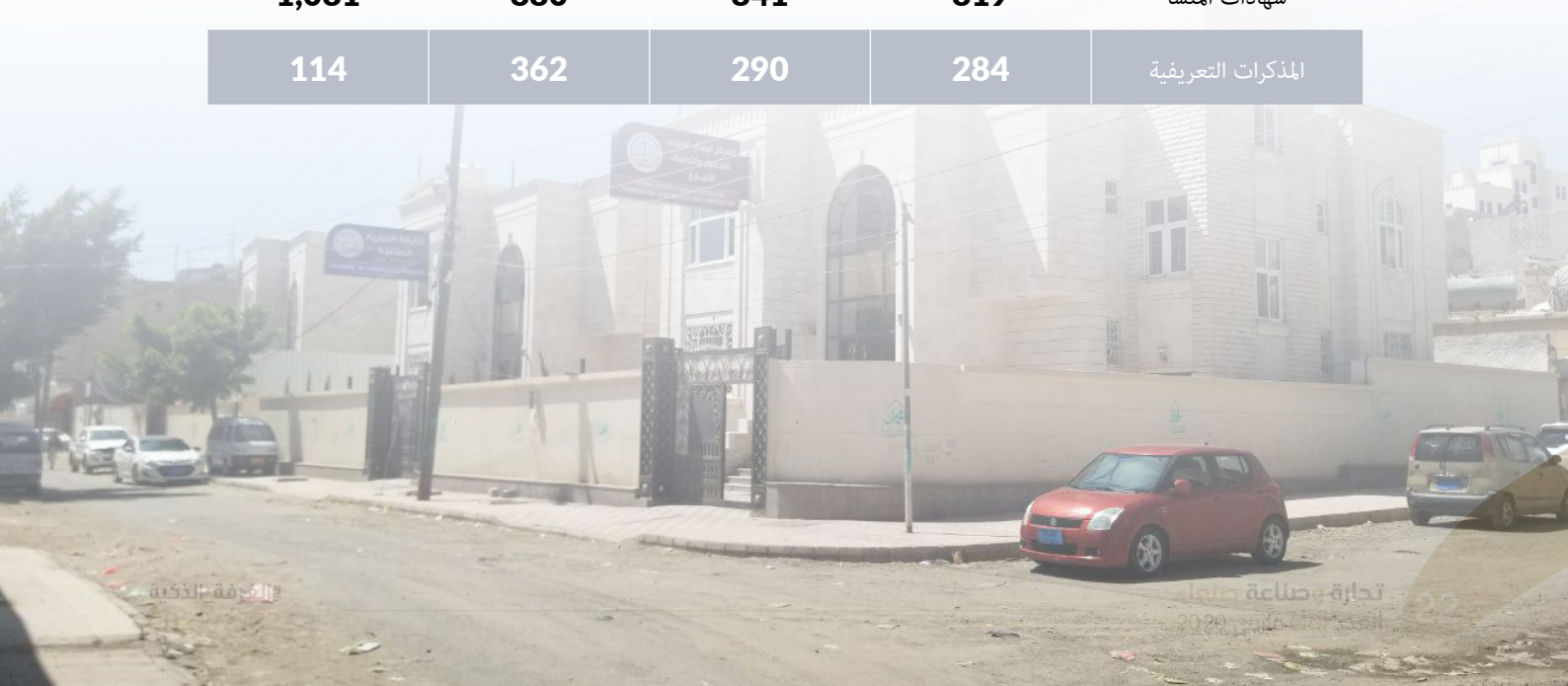

تعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية ثمار يجنيها القطاع الخاص

خلال الفترة 2015 - 2020م تمكنت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة من بناء علاقات مثمرة وشراكات متعددة بالمنظمات الدولية العاملة في اليمن والتي استمر نشاطها عقب اندلاع الحرب مما نجم عنه تنفيذ سلسلة من المشاريع لخدمة القطاع الخاص وأنشطته الاقتصادية من ناحية وعكس هموم القطاع الخاص والتأثيرات السلبية التي أفرزتها الحرب والحصار الاقتصادي الشامل على بلادنا وقد نجحت الغرفة في ذلك.

وحسب بيانات للنشاطات المنفذة في هذا الإطار ،حرصت الغرفة على تعزيز علاقاتها مع المنظمات والتي تعرف بأنها «شركاء التنمية" في بلادنا ضمن سياستها واستراتيجيتها نحو تعزيز دورها في التنمية وخدمة القطاع الخاص اليمني وتحقيق المنافع لأنشطته .

التعاون مع منظمات الأمم المتحدة

تعززت علاقات التعاون بين الغرفة ومنظمات الأمم المتحدة بشكل وثيق منذ العام 2015م إثر اندلاع الحرب على بلادنا حيث تلعب الغرفة دورا بارزا في عكس المخاطر والأثار التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني وأنشطة القطاع الخاص جراء الحرب والحصار الاقتصادي الشامل الأمر الذي القى على الغرفة أن تكون صوت القطاع الخاص وصرحه الشامخ محلياً ودولياً.

وخلال الفترة الماضية تم القيام بسلسلة من الزيارات وعقد اللقاءات والتشاور المستمر مع مكاتب الأمم المتحدة ومنظماتها بصنعاء والتقت قيادة الغرفة بمسئولي المنظمة والمبعوث الأممي وحملت رسالة القطاع الخاص رؤاه ومقترحاته حيال النشاط الاقتصادي في ظل الحرب ، كما بينت مختلف الصعوبات والعراقيل التي يتعرض لها القطاع الخاص وانسياب السلع للسوق والأثار السلبية التي خلفها الحصار الاقتصادي وإغلاق مطار صنعاء الدولي ودور القطاع الخاص في السلام والتعافي وإعادة الإعمار.

ونفذت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بصنعاء مسح الأضرار للمنشآت التجارية والصناعية التي تعرضت للقصف وعرضت نتائجه في مؤتمر شامل بصنعاء كما حصلت على دعم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة undp تمثل في أجهزة مكتبية لمركز ريادة الأعمال بالعرفة ، مازالت تنسق لتعزيز سوق العمل بالمهارات اللازمة والتأهيل لما يعزز قدرة الشركات على فتح فرص جديدة للعمل .

التعاون مع GIZ (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

يعتبر التعاون القائم بين الغرفة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي giz أنموذجاً فريداً للتعاون ، ف giz لها علاقة وثيقة وتدخلات مباشرة لخدمة القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي منذ عقدين من الزمان ما مكن الغرفة من الاستفادة منها في تنفيذ مشروعين هامين لصالح تطوير أنشطة القطاع الخاص الأول المساهمة في إنشاء المركز اليمني الدولي للتحكيم والتوفيق التجاري والثاني لجنة شركات تقنية المعلومات

كما اسهم برنامج الحكم الرشيد في الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ في تنفيذ برامج تدريبية للغرفة في إدارة المخاطر الإدارية (ARM) استفاد منها كوادر الغرفة وعدد من شركات القطاع الخاص والمركز اليمني الدولي للتحكيم والتوفيق التجاري.

ويمثل التعاون مع GIZ اعلى مراتب التعاون إذ يتسم التعاون معها بالوضوح والتنسيق والتفاهم والإخلاص ،كما يتميز بالتواصل الجيد والمباشر والموضوعي ، ويؤكد المساعي الحميدة من الطرفين إلى إيجاد الحلول للمشاكل والمعوقات أولاً بأول التي واجهت المشروع.

تنفيذ برنامج التبادل التجاري لسيدات الأعمال

أقامت الغرفة تعاوناً وثيقا مع وكالة تنميّة المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية smeps استهدف تنفيذ فعالية التبادل التجاري (B2B)لسيدات الأعمال ضمن مشروع استمرارية الأعمال لسيدات الأعمال brave women في العاصمة صنعاء وخمس محافظات ونفذ مرحلتيه خلال العام 2020م وأثمر حصول اكثر من 750 سيدة أعمال ناشئة على منح تمائلية تصل لما بين 10 - 30 الف دولار في المحافظات المستهدفة وكان لها الفضل في استمرارية عملهن ونشاطهن في مجالات اقتصادية واعدة تعزز التنمية للاقتصاد اليمني.

ومن المعلوم أن مشروع استمرارية الأعمال لقطاع سيدات الأعمال brave women تم بتمويل البنك الإسلامي والبنك الدولي .

التوقعات الاقتصادية:

«التحول للغرفة الذكية» خطوة متقدمة

يؤكـد وكيـل وزارة التخطيط والتعـاون الدولي لقطـاع التوقعات الاقتصاديـة، الدكتور عادل الحوشبي، أن خطوة التحول للغرفة الذكية التي تقودها الغرفة التجارية الصناعية بأمانـة العاصمـة صنعاء تعتبر متقدمة ومبادرة ذكية؛ لتوسـيع وتسـهيل الحصول على خدمات الغرفة، واستيعاب التقنيات الحديثة.

لافتاً إلى أن وزارة التخطيط عبَّرت عن أهمية الشراكة مع القطاع الخاص، ودعت ضمن خططها وبرامجها إلى إشـراك القطـاع الخاص ممثلاً فـي الغرفة التجاريـة الصناعية بالأمانـة، فـي العملية التنموية وجسّـدت الـوزارة تلك التوجهات على الأرض بإنشـاء وحدة الشراكة مع القطاع الخاص في الوزارة.

الدكتور عادل الحوشبي

وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع

وقـال، فـي حـوار مـع مجلـة «تجـارة وصناعة» «إن الغرفـة لديهـا خبـرات وتجـارب واسـعةً، وصمودهـا اليوم في وجه الحصار الاقتصادي، ومحاولة استهدافها، يعبر عن أهميتها وتأديتها لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه، مقيماً أدائها بالرائع.

كيـف تقيمـون نشـاط الغرفة خـلال تلك الفترة؟

إن الذكـرى الـ59 لإنشاء الغرفة التجاريـة الصناعية، تبين عراقة الغرفة كإحـدى الكيانـات المؤسسية المنظمـة للتجـارة والصناعة ، وتضامـن التجـار والصناعيين، ولهـا خبرات وتجارب واسعة، وصمودها اليـوم فـي وجـه الحصار الاقتصـادي، ومحاولـة اسـتهدافها، يعبـر عـن أهميتهـا وتأديتهـا لمهامهـا واختصاصاتهاعلى أكمل وجه، وأقيم أدائها بالرائع.

> يعول على القطاع الخاص المساهمة الفاعلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي

مبادرة ذكية لتوسيع وتسهيل الحصول على خدمات الغرفة

الغرفـة التجاريـة تعتـزم الإعـلان عـن خطتهـا لتدشي

الغرفـة الذكيـة كأول غرفـة يمنيـة، مـا رأيكم في هذه الخطوة؟

خطوة،متقدمـة، ومبـادرة ذكيـة؛ لتوسـيع وتسـهيل الحصـول علـى خدمـات الغرفـة، واسـتيعاب التقنيـات الحديثـة، فـي ظـل الصعوبـات والعراقيـل، التـي سـببتها الحـرب الخارجيـة علـى اليمـن والحصـار الاقتصـادي ، ضمـن الحـرب الاقتصاديـة التي يشـنونها على مختلف الأصعدة.

شراكة القطاع الخاص في العملية التنموية

حدثونـا عـن مراحـل علاقـة التعـاون مـع الوزارة ؟

لطالمـا عبـرت الـوزارة عـن أهمية الشـراكة مع القطـاع الخـاص، ودعت ضمن خططها وبرامجها إلـى إشـراك القطـاع الخـاص ممثلا في إطاره المؤسسـي الاتحـاد العـام للغرف،الغرفـة التجاريـة الصناعيـة بالأمانـة، فـي العمليـة التنمويـة وجسّـدت الوزارة تلك التوجهات على الأرض بإنشاء وحدة الشراكة مع القطاع الخاص في الوزارة.

القطـاع الخـاص شـريك أساسـي فـي التنميـة ويتطلع دومـاً مـن الحكومة لتحفيز وتحسـين بيئـة الأعمـال والاسـتثمار أمامه ليتمكـن من خلـق الوظائـف وتحقيق قيمة مضافـة للبلـد ، مـا رأي الحكومـة فـي هـذا المسار؟

القطاع الخاص يتحمل مسؤولياتٍ جسيمةٍ في تنمية مختلف القطاعات الإنتاجية

في ظل محدودية الموارد لدى الحكومة، وفي ظل الحصار الاقتصادي على اليمن من قبل التحالف ، فإن القطاع الخاص سوف يتحمل مسؤوليات جسيمة في تنمية مختلف القطاعات الإنتاجية، ويعول عليه المساهمة الفاعلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوطين التكنولوجيا، وفي المقابل يجب على الحكومة دعم القطاع الخاص لتحسين بيئة الاستثمار والتنسيق الوثيق بينهما.

التنسيق والحوار المستمرين بين الحكومة والغرفة كفيل بحلها

التغلب على الصعوبات والمعوقات التي تواجهه حاليا؟ ما دور وزارة التخطيط في المساهمة في تحسين هذه البيئة؟

ليست هناك صعوبات، ومعوقات، لايمكن التغلب عليها، خاصةً اذا كنا نستطيع التحكم بها، وفيما يخص الغرفة فإن التنسيق والحوار المستمرين بين الحكومة والغرفة كفيل، بحل الكثير منها.

أما دور وزارة التخطيط في تحسين بيئة الأعمال والاستثمار؛ فهي تضع السياسات والإجراءات في إطار الخطط والبرامج والاستراتيجيات الحكومية، الكفيلة بتحقيق ذلك.

دور، محوري، في قيادة عجلة التنمية

تلعب الغرفة التجارية الصناعية في الأمانة دوراً ملحوظاً في تعزيز الشراكة مع القطاع العام، أين وصلت خطوات هذه الشراكة؟ وهل بالإمكان تفعيلها بما يحقق النمو الاقتصادي للبلد ولدفع القطاع الخاص لقيادة عجلة التنمية؟

لدى الوزارة وتحديداً قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، الكثير من مشاريع دعم أوجه الشراكة بين الغرفة والقطاع العام، منها إنشاء المجلس الأعلى للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وإعداد الاستراتيجية الوطنية للشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى المبادرات الواردة في الرؤية الوطنية المرحلة الثانية 2021-2025م، وإن تحقق ذلك فسوف يكون للقطاع الخاص

دور محوري في قيادة عجلة التنمية.

الإسهام في تذليل الصعوبات والعراقيل

ما الذي يمكن للوزارة القيام به لدعمها وتعزيز هذه الخطوة مع الغرف الأخرى؟

يمكن للوزارة أن تسهم في تذليل الصعوبات والعراقيل، التي يمكن أن تواجه خطة التدشين، أو ما يعترض عمل الغرفة الذكية لاحقا، وتبني هذه التجربة لاستيعابها في الغرف الأخرى.

تخفيف الأعباء عن كاهل الدولة

ما هي تطلعاتكم لدور الغرفة المستقبلي؟

نتطلع أن يكون للغرفة وللاتحاد العام دور، هام، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتخفيف الأعباء عن كاهل الدولة، التي في المقابل من الضروري أن تعالج كافة التحديات، وتذلل الصعوبات للقطاع الخاص في إطار الشراكة.

نشأة الغرف التجارية وتطورها التأريخي

خالد علي العلفي
نائب مدير عام الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة

لقد جاء إنشاء غرف التجارة والصناعة في مختلف بلدان العالم، لتكون الإطار التنظيمي لقطاع الأعمال الذي يمثله ويرعى مصالحه ويدعمه ليسهم بفعالية في تنفيذ برامج التنمية وفي تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وتوفير احتياجات السكان من السلع والخدمات.

فالغرف التجارية تمثل الكيان المؤسسي الذي يجمع التجار والصناعيين ورجال الأعمال حول قضاياهم ومصالحهم والمنتدى الذي يجتمعون فيه للتحاور حول أوضاعهم وتطلعاتهم والهيئة التي تمثلهم، وتعبرَ عن آرائهم تجاه الحكومة ومؤسساتها وهيئاتها وتجاه الأطراف والمؤسسات الأخرى في المجتمع.

نشأة

عرفت هذه الغرف بمسميات مختلفة منذ زمن قديم، مع نمو ممارسة المجتمعات للأنشطة الاقتصادية، حيث أشارت الدراسات التاريخية إلى أن منتجي السلع المختلفة من أهل الحضارات القديمة من سكان الصين والرومان وقدماء المصريين قد كونوا اتحادات وجمعيات، لحماية مصالحهم والدفاع عنهم والتنسيق بينهم، وامتدت هذه الاتحادات والجمعيات عبر الأزمان التاريخية المختلفة حتى القرون الوسطى لتكون أساساً لظهور الغرف بشكل منظم - بمبادرات من أصحاب الأعمال - بدايةً من الدول الأوربية، حيث أنشئت أول غرفة تجارية عام 1599 في مدينة مرسيليا التي كانت وما زالت من أهم موانئ فرنسا، ثم توالى إنشاء الغرف في معظم الدول الصناعية في أوروبا، وامتدت بعد ذلك إلى قارات العالم، خاصة في الدول التي اتجهت إلى تنمية اقتصاداتها بخطوات سريعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان واستراليا.

إن أهم تسمية للاتحادات الاقتصادية هي (غرفة) وهذه التسمية تطلق على الاتحادات سواءً كانت تجارية أم صناعية أم زراعية أم مهنية.

وهذه الكلمة مصدرها الكلمة الفرنسية (CHAMBRE) . وكذلك سميت الغرفة بالإنجليزية (CHAMBRE) وهكذا أطلق عليها بالعربية اسم (غرفة)، إن كلمة غرفة تبدو ترجمة حرفية لكلمة (CHAMBRE) لكنها كلمة قرآنية – تعنى المقام العالي أو الغرفة العالية.

أيضا توجد تسميات أخرى للهيئات الاقتصادية مثل الهيئات التجارية وتكون مقصورة على تجار صنف معين أو مجالس التجارة وتستعمل في بريطانيا وكندا بصورة خاصة مثل اتحاد المنتجين أو جمعية الصناعيين إلا أن تسمية الغرف هي الشايع استعمالاً وعمت جميع دول العالم. كما للغرف التجارية سمات مشتركة تميزها عن جمعيات الأعمال الأخرى، حيث تشمل هذه السمات المشتركة على عدم استهداف الربح، وعلى التنظيم الجغرافي الذي ينظم قطاعات مختلفة عاملة في نطاق جغرافي واحد، كما تشترك جميع الغرف أيضاً في أن لها مهمة ثنائية تتمثل في توفير خدمات لأعضائها بالإضافة إلى الدفاع عن مصالحهم، وفي تقديم المشورة للحكومة ومحاولة التأثير عليها لخلق بيئة مواتية للأعمال.

دور الغرف

تؤدي الغرف التجارية دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، وقد تطور هذا الدور من حيث الحجم والنوعية مع التطورات الاقتصادية التي حدثت في دول العالم، ونمو قطاعات الأعمال التي تمثلها هذه الغرف، وتزايد أهميتها في هيكل الاقتصاديات الوطنية، ومن ثم جاء التوسع في دورها من مجرد مجالس إدارة يهتم بأعضائه ومشتركيه من التجار ورجال الأعمال، إلى أن أصبحت مؤسسة وطنية خدمية تهدف إلى وجود تضامن تجاري بين مختلف التجار ورجال الأعمال بهدف خلق اقتصاد محلي قوي يسهم في تنمية وتطوير المجتمع، وطرح خطط واستراتيجيات اقتصادية وتجارية واجتماعية يستفيد منها المجتمع بمختلف شرائحه، إضافة إلى التواصل الفعال مع الحكومة لبحث مصالح العمل التجاري.

كما تطور دور الغرف التجارية في الحياة الاقتصادية حتى أصبح يتناول جوانب عديدة ولا يقتصر على مجرد حماية مصالح فئة من أرباب الأعمال، فاستطاعت الغرف أن تضيف أبعاداً أخرى لمهامها لتمتد من رعاية مصالح القطاع الخاص، لتصبح سنداً للدولة في تحقيق أهدافها التنموية وبلوغ طموحاتها والقيام بدور ملموس في التنمية المحلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد والذي يترتب عليه الإسهام بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي.

61
دولار امريكي
متوسط الحد الادنى لتكلفة السلة الغذائية للبقاء على قيد الحياة في اليمن نهاية العام 2020م

1 % :
نسبة ارتفاع معدل التضخم الشهري في أكتوبر 2020 م

هنا اليمن كل اليمن في جوالك.. حلم الأمس أصبح واقع اليوم

صلاح عثمان الحداد
المدير التنفيذي لشركة لينك للخدمات الإعلانية والتسويقية

دليل هنا اليمن:
اليمن في جوالك التطبيق التجاري الصناعي الخدمي والرسمي الأول في اليمن !!
تطبيق كل اليمن من أجل كل اليمنيين..في أول حديث يحكي "دليل هنا اليمن" عن نفسه ويشرح تفاصيل أكثر حول التطبيق وآلية عمله وأهم الخدمات التي سيقدمها والصعوبات التي واجهته

قبل البداية !!
إن لينك للخدمات الإعلانية والتسويقية ... منذ اليوم الأول التي اهتدت به إلى هذه الفكرة وحتى يومنا هذا وهي تعمل باجتهاد مع فريق العمل الخاص بها وفريق الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، عبر لقاءات متواصلة واجتماعات مستمرة على صنع معادلة النجاح في هذا العمل الذي تعتبره من أهم الأعمال التي قامت بها مؤخرًا.
كلمة لا بد منها ..
قبل أن نخوض الغمار في تفاصيل هذا الدليل ، أردنا أن يعلم الجميع بمن فيهم نحن أنه لولا إرادة الغرفة التجارية التي وافقت إرادتها إرادتنا ما كنا وصلنا إلى هذه النقطة التي نحن فيها الآن ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل ويؤكد على حرص الغرفة التجارية على الاهتمام بتطوير الأعمال وتيسير المهام لرجال الأعمال المنتسبين لها أو لعامة المواطنين ، وهذا بالحقيقة شيء طيب لمسناه بأنفسنا عنهم يجعلنا نحن شركة لينك نشعر بالرضى كوننا أحد الأعضاء المنتسبين لها ،وأن هذه الغرفة ممثلة بإدارتها تقف مع الدفع بعجلة التطوير نحو الأمام وهذه هي الغاية التي فعلا نتمنى أن تحذوا حذوها جميع الجهات التي نقف من وراءها نحن ومكونات القطاعات الصناعية والتجارية .

ما هو دليل " هنا اليمن "
يعتبر الدليل الصناعي والتجاري الخدمي الرسمي الأول في اليمن، والذي هو من فكرة وتنفيذ شركة لينك للخدمات الإعلانية والتسويقية بالشراكة مع الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء، ليكون حلقة الوصل بين المجتمع اليمني ككل والخدمات المتوفرة والمتنوعة سواءً (صناعية – تجارية – سياحية – خدمية ... الخ) .
ويقوم الدليل بعرض بيانات ومعلومات وعناوين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والخدمي والمجتمعي في تطبيق وموقع الكتروني.
ويعتبر الدليل هو المصدر المحلي الأول الموثوق على الإنترنت للحصول على المعلومات الكاملة من مصادرها الرسمية وعرضها بأسلوب تقني حديث ومتطور وبشكل فني مشوق وجذاب، إضافة إلى وجود الخدمات المختلفة الأخرى الخدمية والتجارية والصناعية.

لماذا الدليل؟
يأتي الدليل ليوفر خدمة يحتاجها الأعضاء من القطاع الخاص تتمثل في الاعلام والإعلان عن الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والخدمية كصفات اعتبارية ومنتجاتهم السلعية وليوفر للمتصفح البيانات المطلوبة لمعرفة المكان والخدمة.
كما جاء أيضًا لمواكبة التطور التكنلوجي في المعاملات التجارية

الصناعية العالمية، والعمل بشكل تدريجي على استبدال العمل التقليدي المباشر بالعمل التكنلوجي التقني الذي يسهل عمل المستفيد وينجزه بوقت أسرع ومشكلات أقل.

وبناء على تقييمات أجراها خبراء ومختصين أوضحت مدى احتياج تواجد التطبيق ممثلا بالخدمات التي يمتاز بها والموضحة لاحقًا، حيث أنها ستقوم بإحداث فارق في المجالات والمهام التي يشغرها الدليل.

مميزات الدليل !!

سواء على مستوى رجال الأعمال أو الشركات المساهمة أو على مستوى المواطن اليمني العادي فالدليل يمثل بالنسبة لهم حاجة لا يستغنى عنها وأداة لا يغيب استعمالها، وقد تميز الدليل بأشياء عدة أولها أنه يعتبر الدليل الرسمي الأول في الجمهورية اليمنية وايضا يمكن البحث داخل التطبيق بدون اتصال بالإنترنت ويستطيع أي شخص إضافة نشاطه الخاص أو أي نشاط يعرفه إلى التطبيق مجاناً بعد إدخال البيانات والتأكد منها من القسم المعني ضمن كادر التطبيق ، كما أنه من خلال التطبيق يمكن التعرف على القرارات والتعاميم والاتفاقات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي ، وبشكل أكبر يمكن التعرف على المميزات من خلال الخدمات المعروضة في الدليل والمبينة أدناه .

خدمات الدليل الأخرى:

إن الدليل بحد ذاته خدمة تغني عن كل الخدمات ولكن الجدير بالذكر أن الدليل دون سواه عبارة عن باقة خدمات لا يُستغنى عنها، ودعونا معًا نتطرق إلى أهم الخدمات الحالية التي نسعى بإذن الله أن تكون متوفرة مع أول انطلاقة للدليل في القريب العاجل.

تنوعت وتعددت خدمات الدليل لتشمل كل ما يمكن أن يحتاج إلية المجتمع بجميع شرائحه ومكوناته وقطاعاته وأهم ما قدمه الدليل متمثل في أساس عمله، قاعدة بيانات مكتملة لجميع القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية والتي يمكن الاستفادة منها بالطريقة المناسبة حسب نوع الاحتياج الازم بالإضافة إلى وجود خدمات أخرى من شأنها أن تكمل الاحتياج لدى المجتمع أفراداً أو شركات وهي كالتالي:

- اقتصاديات: وتتمثل في عرض (أخبار المال والأعمال والأسهم المالية والبورصة وكل ما يتعلق بالاقتصاد -أسعار العملات والصرف - أسعار الذهب والمعادن - أسعار المواد الغذائي).
- قصص نجاح - أماكن ومعالم سياحية - مناقصات ووظائف - عروض وتخفيضات - فعاليات – شكاوى - النافذة القانونية - إعلانات: إعلان وترويج منتجات وخدمات الجهات والشركات والمستفيدين، بشكل مهني ومتميز ووفق سياسات عمل محددة تعمل على تنظيم آليات الإعلان والترويج، وطرق وصول الإعلان.

القادم

العمل القادم الذي ينتظرنا سيكون أهم الخطوات التي سنصب عليها كل تركيزنا خلال الفترة القادمة الذي نعتبره عمود الدليل وأساس نجاحه وهو توفير البيانات الصحيحة داخل الدليل عبر المسح الميداني الذي سيتم البدء فيه في المرحلة القادمة وكذلك إطلاق نسخة الدليل ios في القريب العاجل وسيكون على عاتقنا تفعيل خدمات الدليل وتطوير الدليل لتسهيل استخدامه للعامة وإضافة الكثير من الخدمات التي سينتفع بها جميع القطاعات، ونتمنى من الله أن يعننا لما فيه الخير والمصلحة للجميع.

النهاية !!

أعزاءنا أنتم بيت القصيد من تقرؤون هذه الأحرف الآن سواء رجال أعمال أو موظفين أو مواطنين فخرنا بكم أيضا لأنكم أساس من نعمل من أجلهم هذا العمل، ونتمنى أن تشاركونا أراءكم واستفساراتكم على رابط التطبيق في وسائل التواصل الاجتماعي " دليل هنا اليمن " رسائل الفخر لا تنتهي ونصوص الحديث لا تمل لأنكم من يقرأها دون سواكم ولكننا نودعكم هنا على أمل أن نلقي بكم دوما في رحاب تطبيق دليل هنا اليمن !! الذي ستجدون رابط تحميله على الباركود التالي:

أضف بيانات نشاطك التجاري

بكل سهولة ويسر

Here Is Yemen
هنا اليمن

الدليل الرسمي الأول التابع للغرفة التجارية الصناعية
بأمانة العاصمة صنعاء

مركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة

Center for Entrepreneurship and Startups

مركز مستقل أُنشئ من قبل الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء ، يعنى بتمثيل ورعاية المنشآت الناشئة والريادية، بما يُسهم في رفد وتنمية الاقتصاد الوطني.

نشأة المركز

بادرت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة بإنشاء مركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة في العام 2019م كأحد مخرجات المؤتمر الوطني الأول لدعم ريادة الأعمال للشباب الذي نظمته الغرفة برعاية دولة رئيس الوزراء خلال الفترة 1 - 2 أكتوبر 2019م ليصبح ذراعاً قوياً للقطاع الخاص في تنمية ريادة الأعمال بما يسهم في نمو وتطوير منظومة القطاع الخاص في اليمن.

الرسالة:MISSION

تحفيز ودعم وتحرير طاقات الشباب واستثمارها في تنمية وتطوير ريادة الأعمال كمدخل استراتيجي للتنمية في اليمن عن طريق :

تنمية روح وثقافة الابتكار والتجديد والإبداع لدى الشباب.

بناء القدرات للرواد والمنشآت الناشئة.

التدريب واكتساب المهارات.

تقديم الاستشارات.

الرؤية: VISION

أن تصبح ريادة الأعمال هي الاختيار الأول للشباب الواعد ويصبح المركز الحاضنة الأمثل لهذا الاختيار.

أهداف المركز:

في سبيل تحقيق رسالة المركز وصولا للرؤية يتبنى المركز الأهداف الاستراتيجية التالية:

نشر وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب.

تطوير برنامج وطني لريادة الأعمال وتنمية المنشآت الناشئة.

توفير بيئة إيجابيه لاحتضان الأفكار الابتكارية والأعمال الريادية للشباب.

تنمية قدرات العناصر الريادية لتمكينهم من إنشاء وإدارة المنشآت الناشئة بنجاح

والدولية والجهات ذات العلاقة بهدف تحسين الشراكة مع الرواد داخليا وخارجيا.

خلق فرص عمل للشباب من خلال مشاريعهم الخاصة.

تصميم البرامج و المشاريع التطويرية و الاستشارية والقيام بالأبحاث والدراسات ذات العلاقة بريادة الأعمال والمنشآت الناشئة.

الخدمات الأساسية للمركز

قطع بطاقة عضوية مجانية في المركز.

تسهيل حصول المنشآت الناشئة والريادية على التراخيص المطلوبة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

تسهيل حصول المنشآت الصغيرة المشمولة ضمن قرار إعفاء الضرائب على الإعفاءات بالتنسيق مع مصلحة الضرائب.

تقديم المشورات والإرشادات اللازمة للمنشآت الريادية والناشئة في مجال عملها.

حل الإشكاليات التي تواجه المنشآت الريادية والناشئة وتمثيلها أمام الجهات الرسمية وغير الرسمية.

تنفيذ برامج ومشاريع تطويرية للمنشآت في المجالات المختلفة.

التعريف بالمنشآت الناشئة والريادية أمام الجهات والهيئات المختلفة.

القيم

المسؤولية الاجتماعية

التميز والجودة

الشفافية والنزاهة

شركاؤنا

وزارة الصناعة والتجارة.

الصندوق الاجتماعي للتنمية.

وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغرSMEPS.

UNDP.

#الغرفة_الذكية

2022/2/22

محطات التوجه نحو ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة

في الغرفــة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة

تميم فارس السقاف

المدير التنفيذي لمركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة

2018
المحطة الأولى

إنشاء لجنة المشاريع الصغيرة والريادية :

تم إنشاؤها في يناير من العام 2018م كلجنة متخصصة لدعم وتنمية المنشآت الناشئة والريادية ويديرها وفي عضويتها أصحاب المنشآت الناشئة والريادية أنفسهم.

قامت اللجنة بإعداد اللوائح الداخلية لها وتحديد إطار استراتيجي لها والعمل على تهيئة البيئة المناسبة لتنمية ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة. خلال عام 2018.

2019
المحطة الثالثة

ولهذا تبنت لجنة المشاريع الصغيرة والريادية وبدعم وإشراف من الغرفة تنظيم المؤتمر الأول لدعم ريادة الأعمال للشباب والذي هدف لتوحيد الجهود العاملة لدعم وتنمية ريادة الأعمال باليمن من خلال جمع جميع الأطراف ذات العلاقة(حكومة - قطاع خاص- منظمات دولية - منظمات مجتمع مدني - رواد أعمال) وكذا تحديد معايير والخروج بتعريف موحد لريادة الأعمال يخرج بها المؤتمر من جميع الأطراف وتبنت الحكومة إصداره في قرار .. وحقق المؤتمر نجاحاً كبيراً واهتماماً عالياً من جميع الأطراف.

2019
المحطة الثانية

القيام بتحليل الفجوات الموجودة والتي تعيق خدمة وتنمية ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة حيث توصلنا للنتائج التالية :

- عدم وجود تعاريف ومعايير موحدة لريادة الأعمال تسمح بتحديد الفئة المستهدفة بدقة وتحليل احتياجاتها والعمل على تلبية تلك الاحتياجات.
- تشتت الجهود والجهات العاملة والموجهة لخدمة وتنمية ريادة الأعمال.

2021
المحطة السادسة

- الشراكة مع وزارة الصناعة لإصدار قرارات منظمة لريادة الأعمال والمنشآت الناشئة (تعريف ومعايير لريادة الأعمال وآلية تحديد الفئات) سيتم إصداره قريبا جدا.

2021
المحطة الخامسة

الشراكة والتعاون مع جهات ذات علاقة:-

الشراكة مع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر smeps لتنفيذ فعاليات التبادل التجاري للسيدات B2B للمرحلتين الأولى والثانية (مارس+يوليو 2020) وتم فيها استهداف 750 منشاة ناشئة لسيدات أعمال و 150 شركة في القطاعات المختلفة..

التعاون والشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp لدعم المركز بالأجهزة والكمبيوترات لوحدة خدمات ريادة الأعمال.

2020
المحطة الرابعة

تم فيها جانبان هما

إنشاء كيان مؤسسي هو (مركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة - Center for Entrepruenuership & Startups) يتمتع بالاستقلالية ويشرف عليه القطاع الخاص ممثلاً في الغرفة ويهدف لدعم وتنمية ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة ويشكل حاضنة لرواد الأعمال يمثلهم ويرعى مصالحهم.

استكمال البناء المؤسسي والمادي لمركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة - Center for Entrepruenuership & Startups

من خلال :-

- استكمال إصدار القرارات الإدارية للمركز (قرار الإنشاء - قرار تشكيل مجلس ريادة الأعمال - قرار تعيين أمين عام ومدير تنفيذي للمركز والتعيينات في الوحدات التخصصية)
- إعداد النظام الأساسي للمركز والمصادقة عليه.
- التأثيث والتجهيزات المادية.

متجر درر....
البن اليمني بين أيدي ريادة الأعمال

على مدى عام 2020م كان البن اليمني الأصيل المنتقى من أعلى القمم الجبلية في حراز وسمارة يتلقى عناية خاصة وبطرق مبتكرة في متجر «درر للقهوة المختصة».

من مقره بوسط العاصمة صنعاء قطع العاملون من ذوي الخبرة والاختصاص بالفحص والتذوق والتحميص والتحضير للقهوة على عاتقهم عهدا بتقديم المزيد والمزيد من العناية للبن الأصيل، وبهذا العهد تمكنت أناملهم من صناعة قهوة فريدة من نوعها تقدم للمستهلك في حلة ومذاق جديد.

اليوم يحتل متجر درر مكانة مرموقة في صدارة متاجر البن اليمني الفاخر ، كل ذلك ورائه حكاية تستلهم فن ريادة الأعمال كمسار، حيث تجمع في درر فنون سلاسل القيم للبن اليمني في متجر واحد وتلك كانت الفكرة الإبداعية والريادية في تجارة البن اليمني وتقديمه للمستهلك المحلي والعالمي بطرق مبتكرة.

استطلاع / منيرة أحمد

الجودة

حين تزور متجر درر بنفسك يدهشك المكان ليس بحجمه وطوله وعرضه بل للمكانة التي يفردها للبن اليمني الأصيل ، فعبق التأريخ وعراقة البن تشع من جنباته وتنقلك الصور التي تغطي المكان بمدرجات البن ومزارعيه إلى روح النشاط والحيوية بكل فخر ،ومع ارتشاف فنجان قهوة تستلهم عالم السحر في اعلى وقمم الجبال اليمنية في فصل الخريف.

على أن ما يبهج النفس في المتجر ويزيدها اطمئنانا هو ذلك الفريق المختص بالجودة والذي يشرف أمام الزائرين على مراقبة الجودة والفرز الآلي واليدوي بنفسه.

قصة

حسب خبراء ومتتبعي قصص نجاحات البن في اليمن يعد متجر درر للقهوة الواقع بوسط العاصمة صنعاء أول متجر يمني يطبق نظاماً متكاملاً في كل سلاسل القيمة لهذا المنتج الشهير، فانطلاقا من الإنتاج وحتى الاستهلاك النهائي يتلقى البن معاملة خاصة تعزز من جودته ومذاقه الشهي.

رغم قصر عمر متجر درر في السوق المحلي فإن قصة تأسيسه على يد رواد أعمال من الشباب تمثل مصدر إلهام، وأنموذجاً للقدوة تعزز من دور ريادة الأعمال لدى الشباب الطامح لإنشاء المشاريع الخاصة.

فبخبراتهم الممتدة لعقد من الزمان في مجالات الإنتاج للقشر والفرز ومراقبة الجودة والتذوق وتقنية الجودة والتحميص والتحضير بالطرق العالمية والتقليدية تم تأسيس المتجر في عام 2020م بعزيمة هي الأخرى تستحق التقدير.

الإنتاج

لعبت فكرة جمع سلاسل القيم للبن اليمني في سلسلة واحدة دوراً في بروز ونجاح متجر درر وهكذا يتم إضافة قيمة اقتصادية للبن في كل مرحلة من مراحله ، فمن مراكز الإنتاج في كل من حراز ، بني إسماعيل ،وفي الحيمة ،ومحافظة حجة ، وآنس ،بني حماد ،سمارة ، تبدأ الحكاية وهناك وجنباً إلى جنب مع المزارعين يتشاركون السعادة وحين تقطف الحبيبات يتم اختيار الناضج منها بعناية، ثم تبدأ مرحلة التجفيف على سرائر تجفيف خاصة ويتم تقليبها بأساليب مدروسة وعلمية، حتى تصل لدرجة الرطوبة المطلوبة والتعامل معها وفقا لتصنيفات عالمية معتمدة من قبل جمعية البن الأمريكي للبن المحمص scaa ومن ثم تخزينها في أكياس طرية خاصة للحفاظ على درجة الرطوبة وكذا خواص البن.

المختبر

في «درر» شيء جديد لم يألفه متذوقو القهوة إلا وهو المختبر وفيه يتم تذوق كل عينات البن المستلمة من مراكز الإنتاج الخاصة بدرر لتقييمها وفقا لرائحتها ولونها ونكهاتها وجودتها وهكذا تمنح ويصدر لها شهادة التذوق مدون فيها درجة التذوق والخواص لكل أنواع البن وحسب كل مناطق الإنتاج ،وهذا ما يتيح للمستهلكين الشراء للمنتجات وهم في غاية السعادة.

على أن ما يبقى مميزاً أيضاً هو الركن الخاص من المتجر والذي يعمل على وقع موسيقى الصمت في فرز حبيبات البن الحمراء القادمة من المزارع بعناية وتقسيمها إلى أحجام بناء على المعايير وحفظها بأكياس هوائية خاصة وتخزن بدرجة حرارة ورطوبة مناسبة.

التحميص

في متجر« درر» وعلى مرأى بصر الزائرين يعمل خبراء متخصصون في التحميص للبن بخبرتهم الممتدة لأكثر من (10) سنوات على منح البن اليمني مذاقاً جديداً ،ليس ذلك فحسب فبطرق مبتكرة وعلمية يدونون البيانات عن التحميص لكل بن بعناية، على أن المتجر يمتلك حماصة المانية وهذا جعله الجهة الوحيدة التي تمتلك حماصة عالمية في اليمن ،ويتم تحميص البن بكل درجاتها السوداء ،الفاتح ،المتوسط ،الغامق وتقدم للزبائن كلُ حسب ذوقه.

مذاق عالمي

عند طلبك القهوة في متجرر درر سيكون عليك أن تتأنى قليلاً،إذ عليك أن تدرك أنك ستمر بسلسلة قيم البن اليمني من المزرعة وحتى المتجر وستتناول كوباً يتم تحضيره لك بعناية وعليك فقط تحديد الطريقة التي تريدها هل هي عالمية ام محلية ، فكل الطرق العالمية والمحلية في متجر درر تقدم حسب طلب الزبون حيث يتم استخدام كل أنواع البن اليمني الفاخر بعدة طرق تبخيراً وتقطيرا،ومشروبات البن بالحليب ،القشر المبرد،والبن المبرد وغيرها ،كما يتم تحضير كيك الدخن والشعير البلدي المحشو بالعسل اليمني عالي الجودة والمذاق، وهكذا فإن «درر» متجر يجمع سلاسل القيم لمنتجنا الوطني الشهير ويضيف له قيمة اقتصادية جديدة في كل مرحلة ،وليس ذلك فحسب فهناك تتواجد في المكان مساحة لمكتبة ومختبر بن ومتحف مصغر يحكي تطور صناعة القهوة في اليمن منذ مئات السنين وحتى اليوم .

المركز ملاذ لكل مشروع ريادي أو ناشئ وسيكون المساحة الأولى للرياديين لدعمهم وتشجيعهم

وجدان المطري

نائب رئيس مجلس الريادة بمركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة

حوار / منيرة أحمد

تؤمن الأستاذة وجدان المطري نائب رئيس مجلس الريادة بمركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة بأن المركز سيكون ملاذاً لكل مشروع ريادي أو ناشئ وسيكون المركز هو المساحة الأولى للرياديين لدعمهم وتشجيعهم.

وتؤكد المطري أن مستقبل ريادة الأعمال سيتغير تماماً ، فبوجود طاقات كبيرة من الشباب والشابات داخل المركز لدينا قناعة وإيمان بقدرتهم على فهم مختلف القطاعات والأعمال وخبراتهم متعددة ومتنوعة.

المزيد حول مركز ريادة الأعمال في هذا اللقاء :

● حدثينا عن البداية الأولى لفكرة القيام بإنشاء مركز ريادة الأعمال من قبل الرياديين أنفسهم يكون في الغرفة التجارية؟

كانت البداية بسبب احتياج رواد الأعمال لمساحة أو مظلة لريادة الأعمال ومنها قام مجموعة من رواد الأعمال بتشكيل الفكرة وعرضها على الغرفة التجارية كان الغرض الرئيسي منها أن تكون لهم مساحة ومركزاً يمثلهم ويمثل همومهم ومشاكلهم ويذلل لهم الصعاب ويسعى لنشر ثقافة ريادة الأعمال، حصل هؤلاء الشباب على قبول وترحيب من الغرفة التجارية وبدأت رحلة تشكيل اللجنة وتشكيل رؤيتها وهدفها ورسالتها.

● كيف كان التجاوب معكم من قبل الغرفة ؟

كما ذكرت سابقاً رحبت الغرفة التجارية تماماً بالفكرة وتعاونت بشكل كبير مع الشباب لجعل الحلم واقعاً نعيشه الأن.

الانطلاق

● كيف بدأتم بالانطلاق رسمياً؟

في العام 2020 تم اعتماد مركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة ككيان رسمي مؤسسي مستقل يشرف عليه القطاع الخاص ممثلاً في الغرفة التجارية الصناعية يهدف لدعم وتنمية ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة ويشكل حاضنة لرواد الأعمال يمثلهم ويرعى مصالحهم.

صعوبات

● ما الصعوبات التي واجهتموها في بداياتكم وكيف تم تجاوزها ؟

الصعوبات كانت كثيرة لكن أهمها ضعف انتشار ثقافة ريادة الأعمال مما جعل خروج المركز للنور يتطلب الكثير من الوقت لإقناع الآخرين بوجود مفهوم ريادة الأعمال ومن ثم محاولة وضع معايير تجعل التفريق بين الريادي وصاحب المشروع الناشئ واضحاً.

● كيف تنظرون للمستقبل من خلال عملكم الآن في المركز ؟

نرى بأن مستقبل ريادة الأعمال سيتغير تماماً ، فبوجود طاقات كبيرة من الشباب والشابات داخل المركز لدينا قناعة وإيمان بقدرتهم على فهم مختلف القطاعات والأعمال وخبراتهم متعددة ومتنوعة. بجهدهم الكبير سيجعلون من المركز ملاذاً لكل مشروع ريادي أو ناشئ وسيكون المركز هو المساحة الأولى للرياديين لدعمهم وتشجيعهم.

● حدثينا عن الأسلوب الذي تنتهجونه لخدمة الرواد والمستفيدين من المركز ؟

نحن نعمل في بادئ الأمر على جعل ريادة الأعمال تقوم على معايير واضحة ومعمدة من جميع الجهات المعنية وأمام الرياديين انفسهم ونحن مع وزارة الصناعة والتجارة في صدد اطلاق معيار موحد لريادة الأعمال والمنشآت الناشئة وربطه مع الغرفة التجارية والضرائب. بالإضافة إلى ذلك، نعمل على جعل المركز المساحة التي يتجه لها كل ريادي يبحث عن الاستشارة والدعم.

● الإبداع والريادة ؟ كيف يمكن تنمية هذه الأسس والتطبيق عملياً في اليمن ؟

في العالم غالباً ما ترتبط الريادة بالابتكار والإبداع وهنا في اليمن يوجد العديد من المشاريع الابتكارية والمبدعة التي ظهرت مؤخراً والتي تحتاج فقط للتوجيه والدعم لتصل إلى مدى أبعد مما هي عليه الأن.

● حدثينا عن المرأة اليمنية المبدعة وصاحبة المنشأة الناشئة كيف تتعاملون معها في المركز ؟

المركز مظلة متسعة للجميع سواءً كانوا نساءً أم رجالاً لكن المرأة اليمنية المبدعة والتي ظهرت مؤخراً في العديد من المشاريع الإبداعية تحظى بالكثير من التشجيع في المركز من خلال مجموعة من الأنشطة المخصصة للرياديات ومؤسسات المشاريع الناشئة. وقد بدأ هذا الدعم واضحاً من خلال مشروع (B2B) الذي استهدف عدداً كبيراً من رياديات الأعمال داخل اليمن.

● مالذي سيقدمه المركز للرياديين قريبا ؟

- سيكون هناك بطاقة عضوية للمركز يستطيع أي ريادي الحصول عليها والتي ستقدم له العديد من التسهيلات في مجال عمله.

تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في القطاع الخاص سيدخل اليمن مرحلة جديدة من التطوير والنهوض المهني

الأستاذ/
ماجد محمد القوسي

أمين عام جمعية المحاسبين القانونيين:

أكد الأستاذ ماجد محمد القوسي، الأمين العام لجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، أن قرار مجلس الوزراء رقم 16 لسنة 2020م، القاضي بتبني وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية، ابتداء من يناير 2020م سيدخل اليمن مرحلة جديدة من التطوير والنهوض المهني، الذي سينعكس على التعليم الجامعي والأكاديمي والمهني خلال السنوات القادمة، وسيعجل بانضمام اليمن للاتحاد الدولي للمحاسبين.

وفي اللقاء التالي نتعرف منه على المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة والجهة التي تنظمها، وغيرها من المواضيع المتصلة بذلك.

● ماهي المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة؟ ومن هي الجهة التي تنظمها؟

هناك أكثر من 190 دولة حول العالم تتبنى وتطبق هذه المعايير

تم إنشاء مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي ومجلس معايير المحاسبة الدولية في العام 2001 وهذه المؤسسة هي جزء من الاتحاد الدولي للمحاسبين، الذي يقوم بإصدار وتحديث كافة المعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاق المهنية ومعايير رقابة جودة الأداء والمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، والمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم، وهناك أكثر من 190 دولة حول العالم تتبنى وتطبق تلك المعايير , حيث تهدف تلك المعايير إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

- إدخال مفهوم الشفافية عن طريق تحسين قابلية المقارنة الدولية للمعلومات المالية وتحسين جودتها؛ مما يسمح للدول والمستثمرين الآخرين باتخاذ قرارات اقتصادية واقعية.
- تقوية مفهوم المسائلة عن طريق تضييق فجوة المعلومات بين أصحاب رؤوس الأموال والجهات الحكومية والمستثمرين؛ حيث توفر تلك المعايير المعلومات اللازمة لمسائلة الإدارة , ونظراً لكونها مصدراً للمعلومات القابلة للمقارنة عالمياً؛ فإن المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة تعد أيضا ذات أهمية كبيرة للجهات

%70 متوسط مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة **2015 - 2018**

الرقابية على المستوى المحلي أو الدولي.
• المساهمة الاقتصادية عن طريق مساعدة المستثمرين في التعرف على الفرص والمخاطر في جميع أنحاء العالم، وبذلك تحسن تلك المعايير من توزيع رأس المال , كما أن استخدام المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة يوحد لغة المحاسبة عبر كافة القطاعات، ويجعلها موثوقة بين المستخدمين والمهتمين بتلك المعلومات.
وإيماناً منا كمهنيين بأهمية تبني وتطبيق هذه المعايير ووفقاً للأهداف التي ذكرناها أعلاه؛ كان لزاماً علينا السعي لتحقيق هذه الغاية، فسعت الجمعية من سنوات كثيرة وخلال الهيئات الإدارية السابقة لتبني وتطبيق هذه المعايير بشكل رسمي إلى أن استطاعت الجمعية بتعاون كبير من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية الحصول على قرار مجلس الوزراء رقم 16 لسنة 2020 بتبني وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية ابتداء من يناير 2020 لتدخل اليمن مرحلة جديدة من التطوير والنهوض المهني، الذي سينعكس على التعليم الجامعي والأكاديمي والمهني خلال السنوات القادمة وسيعجل بانضمام اليمن للاتحاد الدولي للمحاسبين.

ماهي المشاكل والتحديات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في اليمن؟ وماهي الحلول الممكنة من وجهة نظركم؟

تم تشكيل لجنة تطبيق وتبني هذه المعايير

هناك الكثير من الإشكاليات المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في البيئة اليمنية، التي تم تشكيل لجنة تطبيق وتبني المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في وزارة الصناعة، وتظم في عضويتها كافة الجهات ذات العلاقة، نستطيع تحديد أهمها كما يلي:

مشكلات متعلقة بمهنة المحاسبة :
- عدم وجود تشريع ملزم للشركات التجارية بالحوكمة وفصل الملكية عن الإدارة.
- عدم وجود سوق أوراق مالية في اليمن أدى إلى ضبابية العمل المحاسبي وعدم توحيد التقارير المالية.
- عدم تحديث مناهج العمل الجامعي بمتطلبات معايير التعليم المهني الدولية.
- التركيز على الدراسات الأكاديمية ودعمها من قبل الدولة أكثر من الدراسات والشهادات المهنية .
- عدم توافق كثير من الأنظمة المحاسبية المعمول بها في الشركات اليمنية مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

مشكلات متعلقة بمهنة التدقيق:
- عدم وجود التشريعات التي تلزم الشركات المتوسطة الحجم بمسك سجلات منتظمة وتقديم تقارير مالية مدققة.
- عدم الفهم والإدراك لمتطلبات التدقيق من قبل الشركات، وهذا ينعكس سلباً على تحديد مدة وأتعاب مدقق الحسابات.
- التنافس غير الأخلاقي بين مدققي الحسابات.
- التباين الكبير بين أعمال مدقق الحسابات وفق معايير التدقيق الدولية والمتطلبات القانونية مثل الضرائب والزكاة، وهذا بدوره يخرج المدقق من طبيعة عمله وفق المعايير إلى العمل وفق متطلبات الجهات المعينة له.
- عدم وجود برامج آلية لإدارة وترتيب وتوثيق أعمال التدقيق في مكاتب التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، مما يشتت الرؤى والتفسيرات لمتطلبات المعايير وما تم إنجازه فعلا.

وتتمثل أهم الحلول المقترحة لزيادة فاعلية مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن في الآتي:
• متابعة واستكمال كافة متطلبات الانضمام للاتحاد الدولي للمحاسبين.
• تحديث وتطوير النظام الأساسي لجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، وخارطة التعليم الجامعي والأكاديمي بما يتوافق ومتطلبات معايير التعليم المهني الدولية.
• وضع أطر ومقترحات حول التغلب على مشاكل التمويل، فيما يتعلق بمواضيع تطوير المحاسبة والمراجعة.
• إنشاء بنك المعلومات والتواصل المهني حيث يرتكز على أهم وأحدث ما توصل إليه العلم في مجال المحاسبة والمراجعة، تستند إليه الجامعات والمعاهد والجمعيات المهنية عند القيام بأية فعاليات أو قرارات مهنية.
• وضع آلية مناسبة لتوفير حشد أو التزام وطني للتعريف بأهمية دور مهنتي المحاسبة والمراجعة كونها صمام أمان للاقتصاد الوطني.
• تطوير وإنشاء أكاديميات ومعاهد مهنية تعمل على تأهيل المحاسب والمراجع اليمني بالشهادات المهنية الدولية والخبرات العملية في شتى المجالات المهنية.
• تحديث وتطوير كافة القوانين ذات الصلة بالمحاسبة والمراجعة والاقتصاد بما يضمن تقليل الفجوات الاقتصادية فيما يتعلق بمهنتي المحاسبة والمراجعة بين ماهو كائن وما يجب أن يكون.

ماهي رؤيتكم للارتقاء بمهنة المراجعة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية؟

أهمية وحتمية التطوير المهني

إن عملية الارتقاء بالعمل المهني تتطلب إيمانا منا بأهمية وحتمية التطوير المهني، سواء لمهنة المحاسبة أو المراجعة، حيث يترتب على عملية الارتقاء بالمهنة السعي لتحقيق مجموعة من العوامل التي ذكرناها عبر هذه المقابلة، والمتمثلة في التقليل من الإشكالات المطروحة، وتفعيل الحلول المقترحة، مع وجود تناغم وتفاهم بين الجهات ذات العلاقة، سواء في الجانب الحكومي أو الجانب الخاص؛ للوصول إلى تحقيق تلك المصفوفات المطروحة.

كلمة أخيرة توجهونها؟

يعول على الغرف التجارية عمليات التواصل والتشبيك

إن الغرف التجارية في كافة أنحاء العالم تمثل الدينامو المحرك للأعمال التجارية، ويعول عليها الكثير في عمليات التواصل والتشبيك والتدريب للشركات التجارية والصناعية، في مجال تبني وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، ولهذا سنعمل جنبا إلى جنب؛ لتحقيق هذه الغايات النبيلة.

27 - 25 مليار دولار : الخسائر المباشرة التي لحقت بالقطاع الخاص خلال السنوات الثلاث الأولى للحرب

المركز اليمني الدولي للتحكيم والتوفيق التجاري التابع للغرفة.. إضافة نوعية في المنظومة القانونية لخدمة القطاع الخاص

على مدى الخمسة عشر سنة الماضية كانت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة تضع الخطط عاماً بعد آخر لإنشاء مركز تحكيم تجاري تابع لها وفقا لما هو معمول بالغرف التجارية العربية والدولية لكن في العام 2018م كان الوضع مختلفاً إذ أصبحت الطموحات حقيقة وتم إنشاء المركز اليمني الدولي للتحكيم التجاري والتوفيق وإخراجه ليرى النور ويدشن رسمياً، وهكذا كانت بداية الانطلاق العملي لصالح القطاع الخاص ففي يوم 18 ديسمبر تم تدشين المركز yiaccac في حفل إشهار رسمي وحضور اقتصادي واجتماعي كبير جداً.

واليوم ومع بداية العام 2021م وبعد عمر يناهز العامين ها هو المركز اليمني الدولي للتحكيم التجاري والتوفيق يمثل أنموذجاً في المنظومة التحكيمية وبعد إضافة قانونية تخدم القطاع الخاص اليمني في مجال فض النزاعات والتحكيم والتوفيق التجاري .

على أن تأسيس المركز تم بدعم من برنامج الحكم الرشيد في الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في اليمن giz ، وهو دليل على متانة الشراكة التي تربط الغرفة مع المانحين لخدمة القطاع الخاص حيث أسهم التعاون في ظهوره للنور وجعله حقيقة واقعية يمارس نشاطه في فض النزاعات والتحكيم بين شركات وأفراد القطاع الخاص اليمني وفق أعلى المعايير الدولية التحكيمية.

التأسيس

استهلت قيادة الغرفة نشاطها للعام 2018م من أجل الإعداد والتحضير لإنشاء مركز التحكيم بعقد لقاء مع مجموعة من القضاة الأجلاء المتخصصين في المحاكم التجارية، حيث قدموا المشورة بشأن الإعداد والتحضير لإنشاء المركز والمتطلبات القانونية لإنشائه وتسجيله والقواعد والأسس المنظمة له.

خطوات

مر إنشاء مركز التحكيم بالعديد من الخطوات منها .
تصميم شعار المركز وتسميته القانونية

بعد إقرار الإدارة التنفيذية لمشروع إنشاء المركز تم إقرار التسمية الأولية للمركز وهو المركز اليمني الدولي للتحكيم التجاري والتوفيق وتم تصميم شعار له وإقراره، حيث يرمز الشعار للتحكيم من خلال رمز الميزان مع رمز لباب اليمن للدلالة على أمانة العاصمة والتحكيم التجاري.

الأنشطة المنفذة للإعداد

قرار مجلس الإدارة بإنشاء مركز التوفيق والتحكيم التابع للغرفة التجارية بأمانة العاصمة-صنعاء
قرار رئيس مجلس الإدارة باعتماد قواعد التحكيم التجاري، واعتماد النظام الأساسي للمركز
قرار رئيس مجلس الإدارة باعتماد قوائم المحكمين
قائمة احتياجات ومهام مركز التحكيم
قواعد التحكيم التجاري الخاصة بالغرفة التجارية
النظام الأساسي للمركز
قوائم المحكمين
قوائم الخبراء التابعين للمركز

نتائج

حتى نهاية العام 2020م حقق المركز العديد من النجاحات فبالإضافة إلى كونه أهم مركز للتحكيم التجاري في اليمن يعد المركز الأول والوحيد الرسمي الخاص بالغرف التجارية اليمنية، وقد قام المركز بوضع قواعد للتحكيم التجاري والتوفيق وفق اعلى الممارسات الدولية وتمكن من اعتماد وتدريب اكثر من 100 محكم وخبير قانوني ليكونوا رافدا مؤهلاً قادراً على إدارة المنظومة التحكيمية في المركز وفي البيئة القانونية اليمنية.

كما قام المركز بالتشبيك مع العديد من مراكز التحكيم الدولية ووقع اتفاقيات التعاون معها بغرض خدمة القطاع الخاص اليمني في الداخل والخارج وبما يعزز من دوره في الاقتصاد الوطني.

أهمية إنشاء المركز اليمني الدولي للتحكيم والتوفيق التجاري في التنمية الاقتصادية

أ.د /محمد عبد الملك المحبشي *

عرّف قانون التحكيم اليمني التحكيم بأنه: «اختيار الطرفين برضائهما شخصا آخر أو أكثر للحكم بينهما دون المحكمة المختصة فيما يقوم بينهما من خلافات أو نزاعات».

كما عرف ذات القانون التحكيم التجاري بأنه: «أي تحكيم يكون أطرافه أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين يمارسون أعمالا تجارية أو اقتصادية أو استثمارية أياً كان نوعها».

فمن خلال ما سبق نجد أن التحكيم التجاري يختص بفض المنازعات التجارية خارج إطار القضاء والذي صاحب الشأن في هذه الوظيفة. ولكن رغبة من المشرع في ترك الحرية للأفراد في عدم اللجوء إلى القضاء فقد أجاز المشرع اليمني لأطراف النزاع حرية اختيار الجهة (المحكمة) التي تفصل في النزاع بينهما، وهي هنا عبارة عن لجنة التحكيم، باعتبارها الهيئة التي تتولى فصل المنازعات خارج إطار القضاء سواء كان محكماً فرداً أو عدة محكمين.

فنظام التحكيم هو نظام قضائي خاص غير رسمي تظهر أهميته في لجوء الأفراد إليه هروباً من التطويل في المنازعات أمام المحاكم الرسمية؛ كون عامل طول أمد التقاضي تشكل أهم المشاكل التي تواجه الأفراد، الذي ينتج عنها نوعان من الأضرار:

الضرر الأول المادي وذلك يتمثل في المصروفات المالية التي يتم صرفها، وكذا الضرر المعنوي والمتمثل في القلق والاضطراب النفسي لدى المتخاصمين في تطويل أمد النزاع حيث سيكون باله مشغولاً مع هذا النزاع وتطوراته وهو سيؤثر تأثيراً مباشراً على المتخاصمين في باقي الأنشطة الأخرى ولا شك أن العمل التجاري من أخطر الأنشطة التي تتأثر كثيراً بتطويل أمد النزاع على اعتبار أن العمل التجاري هو العمل الذي يقوم به الشخص بقصد تحقيق الربح، والذي من أهم خصائصه وميزاته هو السرعة في التعاملات، إذ عنصر الزمن بالنسبة للعمل التجاري هو عنصر مالي، يترتب عليه وجود خسارة مالية حقيقية لا جدال فيها بسبب تطويل أمد النزاع التجاري، كما أنه وبطريق غير مباشر سيؤثر على أنشطة التاجر الأخرى بسبب القلق النفسي لديه مما يؤثر سلبا على استثمار الأموال والذي يعد أساس الاقتصاد الوطني .

ونظرا لدور الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة في تحقيق ورعاية المصالح التجارية والصناعية وكذا الدفاع عن مصالح أعضائها الذين يمارسون العمل التجاري والصناعي.

قامت الغرفة التجارية بإنشاء المركز اليمني الدولي للتحكيم والتوفيق التجاري لتكون مؤسسة نابعة من الغرفة وتؤدي دورها في التحكيم وحل النزاعات بين أعضائها وهو من صميم عملها الذي نصت المادة (6) من قانون الغرف التجارية الصادر برقم (28) لسنة 2003م «للغرف أن تقبل فض المنازعات التجارية والصناعية التي تعرض عليها باتفاق الأطراف.

ودور الغرفة التجارية في فض المنازعات التجارية هو دور اقتصادي أيضا حيث إن الغرفة التجارية تعد منظمة اقتصادية مهنية، وبالتالي فدورها في فض المنازعات التجارية والصناعية يُعد -أيضاً- دوراً اقتصادياً، تساهم وبدور فعال في تعزيز الاقتصاد الوطني وعجلة التنمية في البلد بسبب ما تقوم به من دور في الاستقرار المشجع على الاستثمار وممارسة النشاط التجاري، وبناء على ما سبق كان دور الغرفة التجارية هنا عن طريق خدمة فصل المنازعات التجارية وذلك بإنشاء مركز التحكيم التجاري التابع للغرفة، والذي من أهم أهدافه هو تشجيع الالتجاء إلى التحكيم بغرض حسم منازعات التجارة والاستثمار بأسرع الطرق .

وكما سعت الغرفة التجارية الصناعية من خلال هذا المركز، إلى اختيار قوائم من المحكمين ذوي الكفاءة القضائية والمهنية من أجل إظهار العدالة والحق.

كما أن أهمية انبثاق هذا المركز من الغرفة التجارية، كونها تعد المنظمة المهنية القانونية المعنية بمصالح التجار، وبالتالي فإن الثقة من قبل التجار بالغرفة التجارية هي التي ستدفع التجار للجوء إلى مركز التحكيم التابع للغرفة لفض المنازعات.

وهذه الثقة بالغرفة التجارية هي التي دعتها لإنشاء هذا المركز والذي نأمل أن يؤدي دوره المنشود في حل أهم مشاكل التجار على الاهتمام بنشاطه التجاري والاستثماري الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية في البلد ويؤدي إلى تطورها الحضاري في كافة الجوانب.

*مدير المركز اليمني الدولي للتحكيم والتوفيق التجاري التابع للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة.

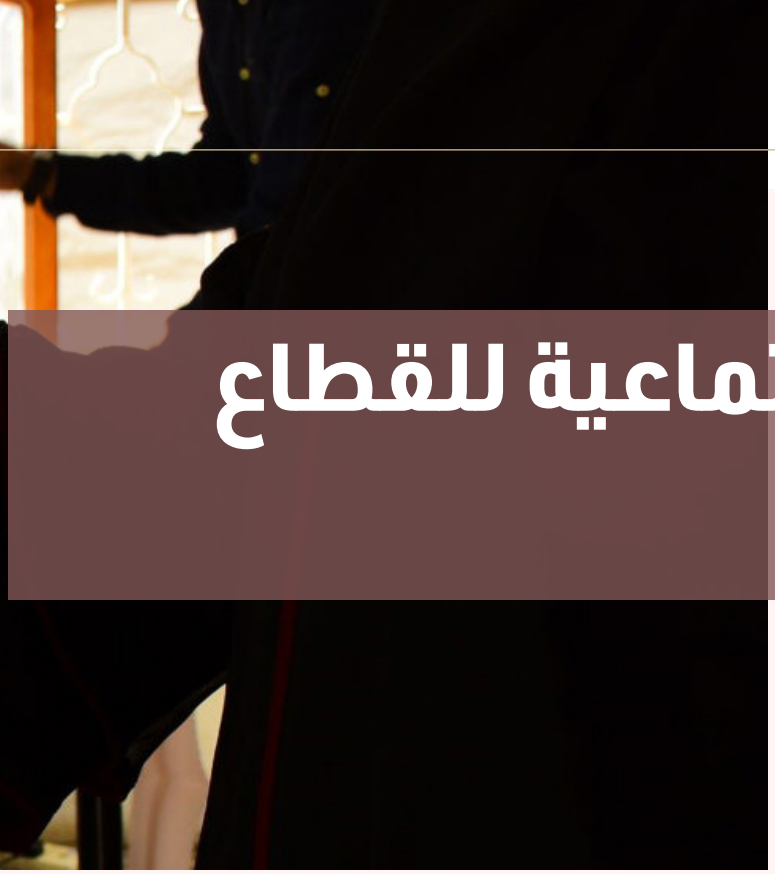

المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص تتوسع

كشفت دراسة بحثية أن القطاع الخاص اليمني لعب دوراً مسئولاً في مجال المسئولية الاجتماعية منذ الألفية الجديدة، ونظم المؤتمرات لصالحها؛ مما أسهم في إزالة اللبس بين بنود الأعمال الخيرية، والأنشطة المتعلقة بالإحسان للمجتمع، التي يقوم بها رجال الأعمال في القطاع الخاص، وبين المسئولية الاجتماعية من الشركات كالتزام بها.

وبينت الورقة، التي أعدها الباحث أحمد الطيار وقدمتها الغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة في المؤتمر العلمي الأول لحماية المستهلك، الذي عقد خلال الفترة 12 – 13 يناير 2021م

بشكل عام يسهم القطاع الخاص اليمني، ولا زال، بإسهامات كبيرة في مجال المسئولية الاجتماعية ،ورغم عدم توثيق كل تلك الإسهامات في إصدارات وتقارير إلا أن التقديرات تقول إن مقدار الأموال المنفقة في هذا الجانب ربما تزيد عن 100 مليار ريال سنويا ، فوفقاً لتقديرات اقتصادية يسهم القطاع الخاص في مكافحة الجوع والبطالة وتشغيل المرافق الخيرية وإدارتها ودعم المراكز المتخصصة في الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية بما نسبته 90 %، بل إن أنشطة محلية كثيرة تدار 100 % من قبل القطاع الخاص

نماذج :

هناك نماذج كثيرة للأعمال والأنشطة في مجال المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص اليمني فالشركات الكبيرة لا تخلو من ملحق خيري بها متخصص بالأنشطة الخيرية والاجتماعية، بل ظهرت العديد من الجمعيات الخيرية والاجتماعية مدعومة من عائلات تجارية في صنعاء وتعز والحديدة وعدن وحضرموت وكافة المحافظات اليمنية.

مكافحة جائحة فيروس كوفيد 19 المستجد عام 2020م:

لعب القطاع الخاص اليمني دوراً فاعلاً من باب المسئولية الاجتماعية في مواجهة جائحة فيروس كوفيد 19 المستجد عام 2020م من خلال سلسلة من الأنشطة بتكلفة مالية كبيرة شملت تجهيز أماكن الحجر الصحي وإمداده بالمستلزمات الصحية، وكذا مد المستشفيات بالأدوية والمستلزمات للمكافحة منذ مارس وحتى سبتمبر 2020م.

وقاد القطاع الخاص في كل المحافظات القوافل والتحركات وتحمل الأعباء والتكلفة لتوفير المؤن وتزويد الجهات المحتاجة ، ولعب بنك الدواء، بدعم من الشركات ومنظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الغرفة التجارية، دوراً كبيراً في التدريب والتأهيل وتنفيذ سلاسل الطوارئ.

كما قامت مجموعة هائل سعيد أنعم، مع شركائها من القطاع الخاص المحلي، بقيادة الحملة بالتعاون مع الشركات في كل من صنعاء وعدن والأمم المتحدة ومنظمة اليونيسف وتم إطلاق مشروع IICY وهو عبارة عن شراكة تعاونية بين الشركات اليمنية والمنظمات الدولية التي تدعم استجابة اليمن لكوفيد 19 وقامت الحملة بالتكفل بتوفير ونقل كميات كبيرة من الأدوية والمستلزمات إلى العاصمة صنعاء وعدن عبر رحلات جوية.

بيانات اقتصادية :

وفقاً لبيانات المجموعة اللوجستيات التابعة للأمم المتحدة(يناير–مارس 2017) فقد شكل الاستيراد التجاري من قبل شركات القطاع الخاص نسبة 96.5 % من أكثر من 1.3 مليون طن متري من الأغذية التي دخلت البلاد؛ في حين شكلت الجهات الفاعلة الإنسانية نسبة 3.5 % المتبقية، وفيما يتعلق بالوقود خلال نفس الفترة، استحوذ المستوردون التجاريون على ما يقرب من 526,000 طن متري وصل إلى اليمن.

مجالات الطاقة

القطاع الخاص أوقف تآكل الخدمات، وعلى رأسها الطاقة؛ فعقب انخفاض إنتاج الكهرباء في القطاع العام إلى ما يقرب الصفر في معظم أنحاء البلد، سهلت الأعمال التجارية عملية انتقال سريعة وواسعة نحو الطاقة الشمسية بالنسبة للكثير من الأسر في العديد من المناطق، مع توفير الوصول إلى المولدات والمعدات وقطع الغيار الصناعية والخبرات للإبقاء على مختلف شبكات المياه ومرافق الرعاية

الصحية في المدن اليمنية الرئيسة، وخاصة صنعاء والحديدة وتعز.

كما ظلت العديد من المرافق الطبية الخاصة مفتوحة – غالباً لتقديم خدماتها للأشخاص غير القادرين على الدفع في المناطق التي شهدت إغلاق العيادات العامة، هذا بينما سهلت الشركات اليمنية تدفق الإمدادات الطبية إلى الصيدليات والمرافق العامة والخاصة والإنسانية في جميع أنحاء البلاد.

في استبيان أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أغسطس 2017 ضم 53 ممثلاً لمؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في اليمن، في جميع القطاعات الصناعية، أفاد أن أربع من بين كل خمس من هذه المنظمات تساعد الأشخاص المتضررين من النزاع.

كما ذكرت هذه المؤسسات أن أهم أشكال المساعدة التي تقدمها تشمل: الخدمات المالية والغذائية والصحية.

كذلك أفاد الاستبيان الذي أجراه الباحث الاقتصادي والخبير علي العزكي مع أصحاب الأعمال اليمنيين في نوفمبر 2017 أن جميع المشاركين يعتبرون أنفسهم مساهمين في محاولة التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، تراوحت هذه المحاولات بين التوزيعات النقدية، وإعداد سلال الأغذية وتوزيعها، وصولاً إلى توريد المستلزمات الطبية للمصابين بالكوليرا، وعلى الرغم من محدودية الطلب في السوق على سلعهم إلا أن جميع أصحاب الأعمال قالوا إنهم احتفظوا بأغلبية القوى العاملة – ولو من خلال استراتيجيات تكيف سلبية، كخفض الرواتب والاستحقاقات، وأيضاً تقليل ساعات العمل – وذلك كجزء من إجمالي جهودهم للتخفيف من حدة الأزمة.

نتائج الدراسة :

إن تنفيذ القطاع الخاص اليمني لسلاسل من الأنشطة المتصلة بالمسئولية الاجتماعية، سواء كانت ذات أنشطة نفعية خيرية أو مجالات إغاثية أو استثمارات؛ تسهم في خلق فرص عمل أو تمويلات لمشاريع صغيرة وناشئة، هي في مجملها تصب في صالح المستهلك عموماً؛ فالأنشطة ذات العمل الخيري التي تخصص الأغذية والمستلزمات لآلاف المحتاجين تعني شيئاً واحداً هو أن المستهلك قد حصل على احتياجه من السلع لتكفيه لمدة معينة، ومن خلال حصوله عليها يعني أنه تلقى مبلغا ماليا، وهذا يسهم في تحقيق اكتفاء معيشي لمدة من الزمن، وأمن غذائي للفترة نفسها، وهذا يحسب اقتصاديا ورقميا بتوفير مليارات الريالات لصالح المستهلك نفسه.

التوصيات :

1. ندعو الحكومة إلى سن تشريعات واضحة للمسئولية الاجتماعية للشركات
2. جعل المسئولية الاجتماعية ثقافة اقتصادية تشمل الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.
3. إزالة المعوقات عن القطاع الخاص في مجالات المسئولية الاجتماعية
4. كف التدخلات من الجهات الحكومية الرامية للسيطرة على الأعمال الخيرية للقطاع الخاص.
5. المساندة الحكومية في مجالات التسهيلات والمنح والتدريب في المسئولية الاجتماعية.
6. تعزيز مكانة الغرفة التجارية في مجال المسئولية الاجتماعية.

الوضع الإنساني :

24.1 مليون
الأشخاص المحتاجون

14.3 مليون
الأشخاص المحتاجون بشدة

3.65 مليون
الأشخاص النازحون داخلياً

الاتصال الاقتصادي للقطاع الخاص .... المشروع القادم

لدى الغرفة رؤية متطورة بضرورة أن يتعزز مشروع الغرفة الذكية بقوة ناعمة تسانده وتدعم قدراته وانتشاره ألا وهو «الاتصال الاقتصادي».

حسب تقصي دراسة للواقع الحالي للاتصال الاقتصادي للقطاع الخاص اليمني هناك ضعف إنتاجي نتيجة قلة الشركات المتخصصة في الإعلام الاقتصادي وعدم توجه الرأسمال الوطني نحو هدف الاستثمار في الإعلام وفنونه المختلفة من الأساس والتي هدفها تقوية ودعم أنشطة القطاع الخاص وإبرازها على المستوى المحلي والدولي ، وهو ما يجعل من تدخل أطر القطاع الخاص المنظم في هذا المجال ضروريا في الوقت الحالي والمستقبل القريب.

أحمد حسن الطيار
مدير الإعلام في الغرفة التجارية

الغرفة وباعتبارها الممثل الرسمي للقطاع الخاص والراعية لنشاطه فإنها تستشعر هذه المشكلة وتحس بها مما دفعها للتفكير في إنشاء وحدة الاتصال الاقتصادي يكون على رأس أنشطتها إنتاج ونشر رسالة اتصالية موحدة ومنظمة تعكس أنشطة وفعاليات وأدوار القطاع الخاص اليمني في التنمية بأحدث التقنيات ووفقا لمعايير عالمية.

حاليا تضع الغرفة مشروع الاتصال الاقتصادي ضمن أولوياتها لمشروع الغرفة الذكية بالغ الأهمية والذي يعول عليه أن تنقل الغرفة ونشاطها لمصاف الغرف الإقليمية والدولية.

على أن احتياجات أخرى تنشأ لدى القطاع الخاص نفسه ويفترض في الاتصال الاقتصادي أن يلبيها وعلى رأسها نشر المعلومات الاقتصادية الصحيحة وتزويده وتوعيته بها وتلقي رجع الصدى حولها وحول مختلف المعلومات الاقتصادي، كما لاننسى أهمية التحليل الجيد والدقيق للبيانات والمعلومات الاقتصادية التي تنتجها الجهات الحكومية وعكسها في رسالة اتصالية مناسبة للقطاع الخاص تمكنه من إدراكها والتعامل معها.

فثمة تحديات تواجه القطاع الخاص في فهم الأرقام والبيانات الاقتصادية الصادرة على المستوى المحلي أو الإقليمي الأمر الذي يتسبب في عدم القدرة على التكيف واتخاذ القرار المناسب إزائها ووفقها.

كما يفترض بالاتصال الاقتصادي للقطاع الخاص العمل على تعزيز الشفافية في القطاع الخاص والرقابة على أنشطته وأنشطة الحكومة في نفس السياق ، إضافة لدور أكبر في تحليل وتفسير مختلف البيانات والمعلومات بكل شفافية واستنباط كيف تؤثر تلك المعلومات على حياة الناس الاقتصادية ومعيشتهم ، مما يعزز ثقتهم في الاتصال الاقتصادي للقطاع الخاص وينمي علاقاتهم بالمنتج والنشاط المحلي .

نمضي قدماً

ياسر طاهر السدعي

المدير العام التنفيذي

ها هو الحلم اصبح حقيقة ، **فاليوم ندشن مشروع «التحول للغرفة الذكية» 2022 م** ، بشعور يجلب لنا السعادة والفخر بإنجاز حقيقي يضع خطواتنا على مسار المستقبل الرقمي .

ليس ذلك فحسب بل نفتخر أيضاً بتدشين مركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة ، والموقع الإليكتروني الجديد ، والدليل التجاري الصناعي كنماذج على نشاطاتنا وجهودنا المتواصلة داخل الغرفة وخارجها للإرتقاء بالخدمات وتقديمها لصالح أعضائنا بيسر وسهولة.

اليوم تمضي الغرفة قدماً بشجاعة وبتكامل وشراكة مع جميع الجهات نحو تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في الولوج للعصر الرقمي لصالح أعضائها وجمهورها من خلال العمل الدؤوب نحو استدامة الأعمال والنشاط الاقتصادي للوطن.

كما نضع هذه الأهداف نصب خدمة أعضائنا،وعلى رأسها تعزيز النشاطات الاقتصادية للشركات وإتاحة الفرصة لنمو المنشآت الناشئة والصغيرة،وبناء شراكات وتعزيز التعاون مع الشركاء بما يحقق أيضاً رؤيتنا في أن نصبح أفضل غرفة للتجارة والصناعة في اليمن والإقليم.

إن خطوة التحول للغرفة الذكية ما كان لها أن تنجح لولا الدعم الحقيقي من القطاع الخاص وكافة الشركاء والمعنيين بهذا المجال وعلى رأسهم الحكومة لذلك وجب تقديم الشكر والتقدير للجميع.

على أن خطواتنا لن تقف هنا، فالطريق مايزال في بدايته وأمامنا مشوار طويل لنعمله معاً بتكاتف وتكامل .

لجنة شركات تقنية المعلومات بالغرفة

تشجيع إنشاء الأسواق التقنية والرقمية

خطت الغرفة خطوة متقدمة نهاية العام 2020م بإنشائها لجنة متخصصة لشركات تقنية المعلومات

، اللجنة الحديثة التي تهدف في الأساس لتشجيع إنشاء الأسواق التقنية والرقمية في اليمن تمكنت خلال عمرها الحديث من ابتكار والمشاركة وحشد التنظيم لمعرض صنعاء لتقنية المعلومات سايتكس 2020م.

وتعد اللجنة والتي صدر قرار رئيس مجلس الإدارة باعتماد عملها وتكوينها وهيكلها أحد الطموحات الرائدة للغرفة في أن تكون شركات القطاع الخاص العاملة يمتلك الريادة محلياً وإقليمياً في مجال صناعة تقنية المعلومات.

● الرسالة

تتمحور رسالة اللجنة في تقديم الخدمات التجارية - الصناعية - القانونية – الإعلامية لقطاع تقنية المعلومات ورعاية مصالحه، وتطويره من خلال الشراكة الفاعلة محلياً ودولياً وفقاً لمعايير الجودة المعتمدة.

● الأهداف

تهدف اللجنة في أعمالها لخدمة القطاع الخاص التقنية إلى وضع مسودة الضوابط والمعايير واقتراح الحلول المتعلقة بقطاع تقنية المعلومات بما يضمن تحقيق التوظيف الأمثل والأرشد لأنشطة الجهات العاملة وفقاً للمقاييس الدولية.

كما تعمل على المساهمة في التعريف بأفضل التقنيات والأنظمة والبرامج الحديثة والتي تسهم في الارتقاء بجودة الأداء التقني،و تقديم المشورة الفنية بما يحقق تطبيق أفضل الممارسات المطبقة عالمياً.
وتهدف اللجنة أيضاً للمشاركة في وضع الحلول للقضايا التي تواجه قطاع تقنية المعلومات والشركات العاملة فيه وتقديم الاقتراحات المناسبة لبناء تواصل فعّال مع الجهات المعنية داخلياً وخارجياً للمساهمة في تحقيق النهوض التقني المنشود.

ومن ضمن أهدافها المساهمة في إعادة تشكيل القوى العاملة في اليمن ورفع مهاراتها للاستعداد للمستقبل التقني،وتعزيز مبادئ الثقة والابتكار التقني،على أن اهم أهدافها يتمثل في تشجيع إنشاء الأسواق التقنية والرقمية ومناصرة تكافؤ الفرص في سوق تقنية المعلومات اليمني.

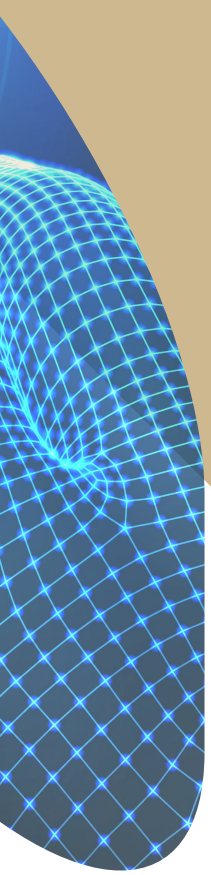

الهـاتف: 01 40 12 06
الفاكس: 01 53 10 83
cscci@scciye.org
www.scciye.org
cci.scyemen
sccimedianews